

# مجلس الأمن
السنة الرابعة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٢٢٢**
الاثنين، ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، الساعة ٠٠/١٠
نيويورك

| | | |
|---|---|---|
| الرئيس: | السيد ماير هارتنغ .......................... | (النمسا) |
| الأعضاء: | الاتحاد الروسي .......................... | السيد تشوركن |
| | أوغندا .......................... | السيد موغويا |
| | بوركينا فاسو .......................... | السيد كافاندو |
| | تركيا .......................... | السيد أباكان |
| | الجماهيرية العربية الليبية .......................... | السيد الدباشي |
| | الصين .......................... | السيد ليو زينمين |
| | فرنسا .......................... | السيد دو ريفيير |
| | فييت نام .......................... | السيد بوي ذي غيانغ |
| | كرواتيا .......................... | السيد فيلوفيتش |
| | كوستاريكا .......................... | السيد أوربينا |
| | المكسيك .......................... | السيد بوينتي |
| | المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية .......... | السير مارك ليال غرانت |
| | الولايات المتحدة الأمريكية .......................... | السيدة ديكارلو |
| | اليابان .......................... | السيد تاكاسو |

## جدول الأعمال

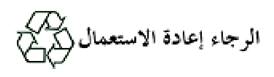
الحالة في البوسنة والهرسك

رسالة مؤرخة ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2009/588)



09-61647 (A)





افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

## الحالة في البوسنة والهرسك

### رسالة مؤرخة ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2009/588)

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي البوسنة والهرسك والسويد وصربيا، يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين إلى الاشتراك في النظر في البند، بدون أن يكون لهم الحق في التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

أرجو من موظف المراسم أن يصطحب دولة السيد نيكولا سبيريتش، رئيس مجلس وزراء البوسنة والهرسك، إلى مقعد على طاولة المجلس.

اصطُحب السيد نيكولا سبيريتش، رئيس مجلس وزراء البوسنة والهرسك، إلى مقعد على طاولة المجلس.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): باسم المجلس، أرحب ترحيبا حارا بدولة السيد نيكولا سبيريتش، رئيس مجلس وزراء البوسنة والهرسك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد ستارتشيفيتش (صربيا) والسيد ليدن (السويد) المقعدين المخصصين لهما في قاعة المجلس.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد فالنتين إنزكو، الممثل السامي المعني بالبوسنة والهرسك.

تقرر ذلك.

أدعو السيد إنزكو إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2009/588، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ موجهة من الأمين العام يحيل بها التقرير السادس والثلاثين عن تنفيذ اتفاق السلام الخاص بالبوسنة والهرسك.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية يقدمها سعادة السيد فالنتين إنزكو. وأعطيه الكلمة الآن.

**السيد إنزكو** (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أبدأ إحاطتي الإعلامية، أود أن أذكّر بأيار/مايو ١٩٩٢، قبل ١٧ سنة، عندما قدم الرئيس النمساوي لمجلس الأمن، السيد هوهنفلنر، مشاريع قرارات تقترح قبول عضوية سلوفينيا وكرواتيا والبوسنة والهرسك في الأمم المتحدة. وتصرفت الجمعية العامة وفقا لذلك في ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٢ (انظر A/46/PV.86)، وأصبحت البوسنة والهرسك منذئذ دولة عضوا في الأمم المتحدة. وفي سلوفينيا، ما زال يُحتفل حتى

اليوم بذلك التاريخ باعتباره يوم الدبلوماسية السلوفينية. كما لم يُنس ذلك اليوم الهام في البوسنة والهرسك.

وبعد مضي ١٧ سنة على ذلك التاريخ، أود اليوم أن أهنئ البوسنة والهرسك على انتخابها لشغل مقعد في مجلس الأمن. ويشكل هذا الأمر، في رأيي، أكبر إنجاز حققته السياسة الخارجية للبوسنة والهرسك منذ التوقيع على اتفاق دايتون. غير أنه يلقي أيضا مسؤولية جسيمة على عاتق البلد، أعتقد أن البوسنة والهرسك ستضطلع بها على نحو جيد، بالمساعدة الكريمة والسخية من الأعضاء الآخرين في المجلس.

وعلى مدى ١٤ سنة، عمل المجتمع الدولي مع شعب البوسنة والهرسك على إعادة بناء مجتمعها، بالتركيز على التحديات العملية المتعلقة بالانتعاش في مرحلة ما بعد الحرب والاندماج في الإطار الأوروبي – الأطلسي. و لم تعد التنمية في البوسنة والهرسك اليوم تركز على التحديات العملية، بل على مناقشة سياسية أساسية لم تحل عددا من المشاكل السياسية ذات الأهمية. ويعمل المجتمع الدولي على نحو مكثف مع شركائه في البوسنة والهرسك لحل هذه المناقشة. وعندما يتم ذلك، يمكننا إحراز تقدم سريع صوب هدفنا النهائي: إنشاء دولة البوسنة والهرسك المتمتعة بالسيادة والرفاه والديمقراطية، والمندمجة بالكامل في الهياكل الأوروبية – الأطلسية.

غير أننا لم نحل بعد جميع المسائل السياسية القائمة في البوسنة والهرسك، ونواجه نتيجة لذلك مجموعة من العراقيل والتأخيرات وأوجه الفشل. وتتمثل أسباب كل أوجه الفشل تلك في الخلافات السياسية أساسا والنزعة التعويقية أحيانا. وأعتقد، لسببين، أننا سنجد سبيلا لتجاوز هذه العراقيل.

أولا، تشكل البوسنة والهرسك مجتمعا له سبله المميزة، بل الخاصة أحيانا، للتوصل إلى توافق في الآراء. وقد لا نتمكن دائما من إيجاد أفضل الحلول، غير أنني على اقتناع بأننا سنجد نهجا بوسنيا، في الوقت المناسب، الأمر الذي سيمكّننا من تحقيق هدفنا النهائي.

ثانيا، تمثل البوسنة والهرسك جزءا من الجهد الدولي المستمر لإدماج بلدان غرب البلقان في الهياكل الأوروبية – الأطلسية. ولا يمكن للمجتمع الدولي، ولا ينبغي له، أن يتخلى عن ما استثمره من موارد سياسية ومادية هائلة بسبب المصاعب الحالية. فمن مصلحتنا ومصلحة شعب ذلك البلد أن تخرج البوسنة والهرسك من المأزق السياسي.

وينجم ما ذكرته آنفا عن المسائل السياسية التي لم تُحل عن وجود التباسين. أولا، هناك غموض في جمهورية صربسكا بشأن طبيعة الكيان وطبيعة الدولة، وهناك غموض في الكيانين بشأن التركيز والأداء المناسبين للسياسة والدولة باعتبارهما نظاما. و لم تستوعب قيادة جمهورية صربسكا أن لسلطات الدولة والكيان ولايتين منفصلتين وواضحتي المعالم، وأنه يجب على كل منهما أن يقوم بعمله مكملا للآخر. وقد أدى تناقض هذا النهج إلى مصاعب كبيرة.

وفي الوقت ذاته، يدعو عدد من القادة السياسيين في الاتحاد إلى الاضطلاع بدور أقوى على مستوى الدولة، وتقليص دور الكيانات في هيكل الدولة في البوسنة والهرسك. وهذا الأمر، بدوره، لا يسهم في تحسين الحوار ووضع سياسة استشرافية.

واتسمت الفترة المشمولة بالتقرير باستمرار المشاكل السياسية وعدم إحراز تقدم بشأن جداول الأعمال الرئيسية التي تشارك فيها البوسنة والهرسك. ونتيجة لذلك، تأخر إصدار عدد من القوانين التي كانت مطلوبة للتكامل الأوروبي – الأطلسي ولإغلاق مكتبي. وفي الوقت نفسه، لم يقم مجلس الوزراء بملء الوظائف الرئيسية على أعلى مستوى الحكومة وأجهزة الدولة. وأدى هذا إلى زيادة إبطاء إحراز التقدم وتطوير إدارة عامة مهنية.

وفي ١ تشرين الأول/أكتوبر، صوت الصرب الأعضاء في مجلس النواب رفضا لقانون كان من شأنه أن يمدد ولايات القضاة الدوليين والمدعين العامين العاملين في محكمة الدولة ومكتب المدعي العام، بالرغم من الطلبات المتكررة لتمديد الولاية المقدمة من جميع المؤسسات القضائية في البوسنة والهرسك، ومن المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة ومن المنظمات غير الحكومية العاملة في مجالي مكافحة الفساد والمحاكمة على جرائم الحرب. كما عجزت السلطات المعنية عن بذل أي جهد جدي لاستبدال هؤلاء القضاة والمدعين العامين الدوليين بنظراء محليين. وما زالت تلك المسألة بدون تسوية، وأخشى أنه قد ينجم عن عدم حسم تمديد ولايات القضاء والمدعين العامين انهيار النظام القضائي في البلد.

وغني عن البيان السبب وراء الأهمية الكبيرة لمكافحة الجريمة المنظمة والفساد والإرهاب. وقدرات البوسنة والهرسك على متابعة المحاكمات على جرائم الحرب تتسم بنفس القدر من الأهمية لعزو الذنب بالنسبة للجرائم التي ارتكبت إلى مرتكبيها كأفراد ولعملية المصالحة عموما.

ويمكن تحديد نمط ثابت في هذا السلوك. فالأحزاب في جمهورية صربسكا توجه الانتقاد مرارا وتكرارا إلى المؤسسات على مستوى الدولة لعدم كفاءتها بينما هي في الوقت نفسه تعمل بفعالية على تقويض تلك المؤسسات أنفسها. وبعبارات أخرى، من وقت إلى آخر تثير هذه الأحزاب مشكلة على مستوى الدولة ثم تنتقد الدولة لوجود المشكلة. وهذا يحصل في الوقت نفسه الذي تكافح فيه البوسنة والهرسك كفاحا مريرا لتصبح عضوا في منظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي. ولذلك يوجد عدم اتفاق والتباس حيال طابع الكيان وطابع الدولة ومهامها.

وينطوي الالتباس الثاني على التركيز المناسب للسياسة. وكما قلت سابقا، ظلت هذه المشكلة موجودة ليس في جمهورية صربسكا فحسب، بل أيضا في الكيان الآخر – الاتحاد. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، فُقدت عشرات الآلاف من الوظائف في البوسنة والهرسك من جراء الانكماش الاقتصادي العالمي ومن جراء عدم القدرة على كفالة التعاون والتنسيق المالي السليم في البلد. وهذا يمثل أزمة وجودية لآلاف الأسر في البوسنة والهرسك. وهي أزمة ظلت المؤسسة السياسية تتجاهلها إلى حد كبير. وحيث يوجد أي تركيز على الإطلاق على الاقتصاد، فهو يتعلق بتخفيضات الإنفاق التي طلبها صندوق النقد الدولي قبل صرفه للدفعة الأولى من القرض البالغ قدره ١,٢ بليون يورو في تموز/يوليه.

وتعين على رئيس وزراء الاتحاد الجديد، مصطفى موجيزينوفيتش، الذي تم تعيينه في ٢٥ حزيران/يونيه بعد استقالة سلفه في غمرة مزاعم بالفساد، أن يواجه احتجاجات جيدة التنسيق من المستفيدين من الميزانية الذين سيخسرون أموالا من جراء الاقتطاعات التي يطلبها صندوق النقد الدولي. وكان هناك مشاكل عديدة في هذا الصدد؛ ولكن أحدث بعثة لصندوق النقد الدولي إلى البوسنة والهرسك اختتمت أعمالها بنجاح في الأسبوع الماضي، الأمر الذي ينبغي أن يفتح الطريق الآن لصرف الأموال الإضافية من صندوق النقد الدولي. وفي هذا الصدد، أود أن أشكر رئيس الوزراء سبيريتش على المفاوضات السريعة والناجحة التي جرت مع صندوق النقد الدولي.

وفي مجالات ذات صلة، ظل التقدم المحرز خلال الفترة المشمولة بالتقرير محدودا ومعرضا للخطر بشكل إضافي بسبب الإخفاق، لأسباب سياسية، في ملء الوظائف الرئيسية. وأكد هذا الأمر أيضا التقرير المرحلي للمفوضية الأوروبية الصادر في تشرين الأول/أكتوبر، الذي حدد أنه لم يحرز عموما سوى "تقدم محدود" في معالجة الإصلاحات

المتصلة بالاتحاد الأوروبي. وفي غضون ذلك، ما زال ١٢٠ ٠٠٠ مواطن يصنفون بوصفهم مشردين داخليا، في غمرة التسييس المستمر لمسألة عودة اللاجئين. ومع ذلك، لم يتم التوصل إلى اتفاق للترتيب لإيجاد حل مستدام لهذه المشكلة، وظلت استراتيجية عودة اللاجئين معطلة لسنوات الآن.

وأود أن أوضح أن هذه السلسلة من المشاكل الإدارية، والعراقيل في البرلمان، وحالة الجمود المتكررة جذورا سياسية وليست هيكلية أو إدارية بالرغم من أن تلك الأسباب موجودة أيضا. ومع ذلك، يمكن إحراز تقدم إذا توافرت الإرادة السياسية. والدليل الواضح على هذا هو التقدم المحرز في معالجة الشروط المتعلقة برفع القيود المفروضة على تأشيرات السفر. وفي هذا الصدد أود أن أشيد برئيس الوزراء سبيريتش وغيره من الزعماء السياسيين وأن أشكرهم. وقام رئيس الوزراء سبيريتش بنجاح بالتعجيل باعتماد عدد من مشاريع القوانين المتصلة بجدول أعمال رفع القيود عن تأشيرات السفر، الأمر الذي نأمل أن يبقي الفجوة الزمنية بين البوسنة والهرسك وغيرها من بلدان المنطقة ضيقة إلى أدنى حد ممكن.

ونظرا للمشاكل السياسية المذكورة آنفا، تتسم بأهمية بالغة المبادرة الدبلوماسية التي يقودها كارل بيليت من جانب رئاسة الاتحاد الأوروبي وجيمس شتينبرغ من جانب وزارة الخارجية في الولايات المتحدة. وهذه محاولة قوية للتصدي بجرأة لهذا الأمر ومعالجة المشكلة السياسية التي تكمن في صميم الصعوبات التي تواجهها البوسنة والهرسك حاليا. وهذا أعلى مستوى للجهد الدبلوماسي المبذول منذ اتفاق دايتون، ولا توجد أي عملية أخرى جارية في الوقت الحاضر. وقد رحبت مرارا وتكرارا بهذه الجهود وأيدتها بقوة، ويحدوني الأمل في أن تحرز هذه المبادرة المشتركة بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة نتائج إيجابية في بداية كانون الأول/ديسمبر.

إن الجهود المشتركة بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، فضلا عن الزيارات التي قام بها مؤخرا وزراء الخارجية البريطاني والروسي والتركي وغيرهم من الشخصيات الرفيعة المستوى، مثل الزيارة التي قام بها الرئيس ميسيتش الأسبوع الماضي وزيارة رئيسة الوزراء كوسور في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، زيارات هامة وتلقى الترحاب، ولكنها بالرغم من ذلك تشكل دليلا واضحا على أنه ما زالت هناك حاجة إلى استمرار الاهتمام الرفيع المستوى من المجتمع الدولي الواسع لإبقاء البوسنة والهرسك في المسار الصحيح.

وسيؤثر إحراز التقدم في المبادرة المشتركة بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة تأثيرا مباشرا على مستقبل مكتب الممثل السامي. وكما يعلم أعضاء المجلس، في شباط/فبراير ٢٠٠٨ وضع المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام خمسة أهداف وشرطين لا بد من تلبيتهما قبل التمكن من إغلاق مكتبي لتمهيد الطريق أمام وجود قوي للممثل الخاص للاتحاد الأوروبي. وفي ذلك الوقت، بدا معقولا التوقع بأن يتم تحقيق هذه الأهداف والشرطين على نحو سريع، وشهدنا خلال عام ٢٠٠٨ إحراز تقدم كبير. ولكننا خلال الفترة المشمولة بالتقرير الحالي شهدنا أيضا تراجعا في بعض الأحيان.

ولم يتم بعد تحقيق الهدفين المتصلين بممتلكات الدولة وممتلكات قطاع الدفاع ولم تتم تلبية كامل الشرطين المتعلقين بإنهاء الإشراف على مقاطعة بريتشكو. ونتيجة لذلك، لم يتمكن مجلس تنفيذ السلام في الوقت الحاضر من إجراء تقييم إيجابي من شأنه أن يمكن من إغلاق مكتب الممثل السامي. وأكد هذا مجلس تنفيذ السلام في الأسبوع

الماضي. وعدم إحراز تقدم بشأن ما يسمى بجدول الأعمال ٥+٢ من جانب الزعماء السياسيين المحليين اضطرني أيضا لاستخدام سلطاتي التنفيذية في عدد من المناسبات.

وكما يعلم المجلس، إنني الممثل السامي الرابع الذي شغل في الوقت نفسه منصب الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي. وهناك عمليات تلاحم واضحة يتعين أن تُستمد من هذا الترتيب، ولكن في الوقت نفسه يتعين الإقرار بأن الترتيب بدأ حينما كانت الظروف في البوسنة والهرسك مختلفة بشكل أساسي. ولذلك ربما يكون الوقت قد حان لاستعراض مدى فائدة شغل شخص واحد لمنصبين. ولكن هذه ليست سوى مسؤولية واحدة يتعين النظر فيها في الأشهر المقبلة من أجل المضي قدما.

وعلى نفس المنوال، في الأعوام الثلاثة الماضية، وبينما تركز الاهتمام على إغلاق مكتب الممثل السامي، فإن استخدام السلطات المنبثقة عن اتفاق بون قد تراجع. وظل تدخل الممثل السامي في النظام السياسي المحلي مقيدا بشكل إضافي بسبب استصواب إفساح مجال أوسع للأطراف الفاعلة السياسية لاستكشاف احتمالات التوصل إلى توافق للآراء بوصفه جزءا من العملية التفاوضية الحالية التي يقودها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة.

المهمة التي تنتظرنا هي استكمال سيادة القانون وبرنامج الإصلاح الاقتصادي وحل مسألة ممتلكات الدولة والدفاع، وتوفير العودة المستمرة للاجئين، وحسب الاقتضاء إزالة العوائق السياسية لتحقيق أهداف دايتون تلك. وأنا واثق أنه بوسعنا إيجاد توافق في الآراء على الصعيد الدولي بشأن السبيل الصحيح للقيام بهذا. ولا يرغب أحد من أعضاء المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام في مزيد من التدهور في الحالة في البوسنة والهرسك. وفي الوقت نفسه فإن جميع أعضاء المجلس التوجيهي – وأشدد على جميع – يؤيدون التنفيذ الكامل لاتفاق دايتون للسلام، وهذا يعطينا سببا وجيها للتفاؤل المعتدل.

أود أن أثني على مجلس الأمن لاتخاذه في الأسبوع الماضي القرار ١٨٩٥ (٢٠٠٩)، بالموافقة على تمديد ولاية البعثة العسكرية للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك. إن الوجود العسكري للمجتمع الدولي – الذي انخفض من ٦٠ ٠٠٠ جندي بعد انتهاء الحرب إلى ٢ ٠٠٠ جندي اليوم – هو دليل واضح على التطورات الإيجابية في البلد. ومع ذلك، فإنني أعتبر أن استمرار نشر قوة الاتحاد الأوروبي – مع ولاية تنفيذية – ما زال أمرا مهما، حيث أن هذا يشكل ضمانة للمواطنين بأن المجتمع الدولي لن يتسامح مع احتمال العودة إلى العنف.

وعلى الرغم من الطابع القاتم نوعا ما لتقريري هذا الصباح، ما زلت واثقا من أن البوسنة والهرسك بوسعها الخروج من المأزق الحالي. إن البلد الآن أمام مفترق طرق ويتعين على القادة السياسيين الآن تقرير ما إذا كانوا مستعدين للوفاء بالشروط الضرورية التي من شأنها مساعدتهم على المضي قدما في التكامل الأوروبي – الأطلسي، وما إذا كانوا مستعدين لتلبية الشروط اللازمة لإغلاق مكتب الممثل السامي، والانتقال إلى مشاركة معززة للاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، يجب على المجتمع الدولي، كما ذكرت، أن يقرر مستقبل وجوده في البوسنة والهرسك. فما زالت هناك حاجة إلى وجود دولي قوي بعد إغلاق مكتب الممثل السامي، حيث يتعين التصدي للتحديات الناجمة عن اتفاق دايتون. ولكن السؤال المطروح سيكون ما هو دور المجتمع الدولي في البوسنة والهرسك في المستقبل وما هي الولاية المناطة به. وتلك مسألة يجب على مجلس تنفيذ السلام البت فيها عام ٢٠١٠.

وكما أشرت من قبل، يشارك المجتمع الدولي الآن في عملية مكثفة لن تسفر عن جعل البلد أكثر فعالية فحسب،

وإنما سيدعم رأس المال البشري الهائل للبلد أيضا. فلنتذكر أن أبناء البوسنة والهرسك قد أبدوا المثابرة والإبداع والثبات في الماضي. وأنا أعلم أنه بمساعدة منهم، يمكننا تحسين الحالة الراهنة والمضي قدما لتقوية البوسنة والهرسك بوصفها بلدا ديمقراطيا ومزدهرا ومستقرا وذي سيادة يقف على قدميه ويندمج في المستقبل اندماجا كاملا في الأسرة الأوروبية – الأطلسية.

وختاما، أود أن أشكر الممثل السامي المنتهية ولايته، خافيير سولانا، على ما بذله من جهود لتعزيز السلام والأمن في البوسنة والهرسك، وأود أن أتمنى له كل التوفيق في مستقبله.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد إنزكو على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لدولة السيد نيكولا سبيريتش، رئيس مجلس وزراء البوسنة والهرسك.

**السيد سبيريتش** (تكلم بالبوسنية؛ وتولى الوفد الترجمة الشفوية إلى الإنكليزية): أود أولا أن أقدم تحياتي الحارة لجميع الحاضرين وأن أعرب عن سعادتي لأنني أعطيت الفرصة للمرة السادسة لتقديم تقرير إلى مجلس الأمن عن الحالة الراهنة في البوسنة والهرسك. وهذه أيضا فرصة لي لأتبادل معكم آرائي بشأن الحالة في البوسنة والهرسك والتحديات والمعضلات التي نواجهها.

منذ آخر جلسة عقدها مجلس الأمن بهذا النمط في أيار/مايو (انظر S/PV.6130)، عقد مجلس الوزراء في البوسنة والهرسك ٢٠ جلسة، منها ١٨ جلسة عادية وجلستان مواضيعيتان. ونوقش واعتمد في تلك الجلسات ٣٨ مشروع قانون وعدد من استراتيجيات وخطط العمل الهامة. وكانت الأولوية المطلقة – بالنسبة لي ولمكتبي – الوفاء بشروط تحرير نظام منح التأشيرات لمواطني البوسنة والهرسك. ومن دواعي سروري البالغ أن أبلغكم أننا أوفينا في الأسبوع الماضي بجميع المتطلبات الواردة في خريطة طريق لتحرير نظام منح التأشيرات التي وضعتها المفوضية الأوروبية وتقع ضمن اختصاص مجلس الوزراء.

لم تكن تلك مهمة سهلة، لأنه تعين علينا الوفاء بـ ١٧٤ شرطا. ومع ذلك، يبين هذا الإنجاز أنه من الممكن لأصحاب المصلحة المحليين التوصل إلى اتفاق. وهكذا، في فترة قصيرة نسبيا نجحنا في وضع مشروع قانون للمساعدة القانونية الدولية، ومشروع قانون لمراقبة الحدود ومشروع قانون لمكافحة غسل الأموال، ومشروع قانون لتعديل القانون الجنائي ومشروع قانون لمكافحة الفساد وتعديل التنسيق بين الوكالات. كما وضعنا واعتمدنا عددا من الاستراتيجيات، مثل استراتيجية مكافحة الجريمة المنظمة واستراتيجية مكافحة الفساد وخطة عمل لتنفيذ الاستراتيجية، واستراتيجية إعادة إدماج العائدين واستراتيجية منع غسل الأموال وتمويل الأنشطة الإرهابية إلى جانب خطة عمل للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٣. اتفقنا أيضا على نموذج لتبادل المعلومات بين سلطات الشرطة، وعلى قرارات أخرى.

بالإضافة إلى ذلك، اعتمدنا عددا من التدابير على مستوى المنظومة، مما أتاح لجميع المؤسسات على كل المستويات التحضير لإصدار جوازات السفر الجديدة بالاستدلال الإحيائي. وحتى الآن، صدر أكثر من ١٠ ٠٠٠ جواز سفر بالاستدلال الإحيائي، وفي الوقت نفسه يجري حاليا تجهيز عدة آلاف من الطلبات. وبعد استيفائنا لمتطلبات خريطة الطريق، حققنا تقدما كبيرا، وللأسف فشلنا في الترويج له بما فيه الكفاية داخل البوسنة والهرسك وخارجها. ومرة أخرى، طغت على النجاح الذي حققته البوسنة والهرسك عمليات أخرى أقل نجاحا أو محاولات إصلاح جرت، من قبيل المصادفة أم لا، في نفس الوقت.

ذلك هو بالضبط السبب في أنني أعتقد أن ربط مسألة تحرير نظام منح التأشيرات بأي عملية أخرى داخل البوسنة والهرسك سينجم عنه نتائج عكسية تماما. وأكدت المفوضية الأوروبية مرات لا تحصى أنّ متطلبات خريطة الطريق ذات طابع فني وليس سياسي. وبالتالي، أنا أود أن أصدق أن التأكيدات ستترجم إلى إجراءات، وأنه في أعقاب تقرير إيجابي سنعامل بالطريقة نفسها التي تُعامل بها بلدان مجاورة أعرب عن اغتباطي الصادق لإحرازها تقدما. وتشير تقارير المنظمات غير الحكومية الدولية إلى أن البوسنة والهرسك في هذه المرحلة استوفت شروطا أكثر من الشروط التي استوفتها البلدان المجاورة عندما منحتها المفوضية الأوروبية توصية إيجابية. ومن هنا، أود أن أعرب عن اقتناعي الراسخ بأن المفوضية ستقر قريبا وبصورة رسمية التقدم الذي أحرزناه في شكل توصية إيجابية.

بالإضافة إلى ذلك، وخلال الفترة الماضية اعتمدنا وقدمنا للبرلمان ٣٨ مشروع قانون وأود أن أخص بالذكر منها مشروع قانون لمكافحة الألغام ومشروع قانون المناطق الحرة ومشروع قانون سلامة المنتجات العامة ومشروع قانون منتجات التبغ ومشروع قانون التعداد - الذي على الرغم من التوصل إلى توافق في الآراء بشأنه على مستوى الفريق العامل المكلف بوضح مشروع القانون وعلى مستوى مجلس الوزراء، لم يحظ بتأييد الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك - ومشروع تعديل قانون الدين والاقتراض والضمان، وكذلك مشروع موازنة عام ٢٠١٠، الذي قدم إلى مجلس الرئاسة في البوسنة والهرسك للنظر فيه. كما اعتمدنا عددا من الاستراتيجيات وخطط العمل، مثل استراتيجية الاتصالات في البوسنة والهرسك من أجل عملية التكامل مع منظمة حلف شمال الأطلسي، واستراتيجية تنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم واستراتيجية مكافحة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وغيرها من الأسلحة وخطة العمل الخاصة بها.

في الفترة من أيار/مايو إلى تشرين الثاني/نوفمبر، عقد المجلس المالي أربع جلسات. ومن بين نتائج هذه الجلسات مشروع موازنة عام ٢٠١٠ الموافق عليه والذي أحيل إلى هيئة الرئاسة في البوسنة والهرسك لاتخاذ الإجراءات التالية على النحو الواجب. وخلال الفترة الأخيرة، التزم مجلس الوزراء وحكومات الكيانات بالوفاء بالشروط الواردة في خطاب النوايا الموقع مع صندوق النقد الدولي بغية الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي للبلد. وقامت بعثة من صندوق النقد الدولي بزيارة سراييفو في الأسبوع الماضي وقدمت تقريرا إيجابيا بشأن مدى الوفاء بالشروط حتى الآن.

أما بخصوص الشروط لتحويل مكتب الممثل السامي إلى مكتب الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي، فأود أن أشاطركم اقتناعي بأن شروط مجموعة ٥ + ٢ لن تتحول إلى ٥ + ٢ + ١، التي أقل ما يقال عنها أنها تزيد الأمور تعقيدا.

وحيث أبلغني المسؤولون الدوليون بأن جرد ممتلكات الدولة، الذي أجراه مكتب الممثل السامي، سيتم الانتهاء منه قريبا، وبغية تيسير حل هذه المسألة، تقدمت في آخر اجتماع لمجلس الوزراء بطلب وجوب تعديل القرار بحيث تكلف لجنة ممتلكات الدولة بإصدار قائمة أولية بالممتلكات التي تحتاجها مؤسسات البوسنة والهرسك للاضطلاع بمهامها الدستورية خلال فترة ٣٠ يوما. وللأسف، لم يكن الوزراء الذين يمثلون الشعب البوسني مستعدين للتصويت تأييدا لهذا القرار، الذي كان من شأن تنفيذه الوفاء أخيرا بشروط تحويل مكتب الممثل السامي.

إن القصد من بياني اليوم هو أن أعطيكم صورة حقيقية لما تحقق في البوسنة والهرسك. وليس في نيتي تقديم معلومات ملفقة أو خلق تصور بأن البوسنة والهرسك بلد

خال من أي مشاكل أو تحديات. في الواقع، لا أعرف بلدا اجتاز المسار الأوروبي - الأطلسي بدون مواجهة أي صعوبات أو تحديات. وفي نفس الوقت، أود أن أطمئن أولئك الذين يصرون على استنتاج أن البوسنة والهرسك لم تحقق أي تقدم على الإطلاق، وعلى أن كل التوقعات قاتمة، إلى أن هذا ليس هو الحال من خلال تشاطر معلومات محددة يمكن التحقق منها. إن الإفراط في التشاؤم لم يكن أبدا مواتيا لتحقيق الغاية الأخيرة.

وبدون أي نية للدخول في أي نقاش مع الممثل السامي فيما يتعلق بتقريره (انظر S/2009/588*) الذي قدم إلى المجلس، فإنني لا أرى أن الوثيقة تركت أي مجال للتفاؤل. أخشى أن يكون الممثل السامي وقع في نفس الشرك الذي سقط فيه بعض القادة على مر سنوات حتى الآن - ألا وهو البحث عن المتهم وليس عن الحل. في البوسنة والهرسك، ليس هناك مذنب تماما أو بريء تماما، وأحث المجلس على أن يأخذ هذه الحقيقة في اعتباره عندما ينظر في أي تقرير عن البوسنة والهرسك.

إن المحلل الماهر يجد أن التقرير يتعلق بمكتب الممثل السامي والحالة والعلاقات داخل المكتب أكثر مما يتعلق بالحالة في البوسنة والهرسك. إذا كان تقرير الممثل السامي يرسم صورة الحالة الراهنة الحقيقية في البلد، عندئذ سيلزم أن أسأل سؤالا، بصراحة تامة: كيف يمكن، عندئذ، أن تنتخب البوسنة والهرسك لمقعد غير دائم العضوية في مجلس الأمن؟ لقد كنت أعتقد دائما أن هذا الشرف لا يمنح إلا للبلدان التي تحقق فيها تقدم حقيقي ومرئي. والسؤال الآخر الذي يمكن أن يطرح أيضا: كيف يمكن أن تدعم كل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ترشيح البوسنة والهرسك لمقعد غير دائم العضوية في مجلس الأمن إذا لم يكن هناك استعداد حتى لتأييد طلب البوسنة والهرسك الانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي؟ هناك الكثير من الأمور غير المنطقية وكثير من التجارب مع البوسنة والهرسك - في حين لدينا الكثير من المعضلات والتحديات التي نحتاج جميعا لأن نتصدى لها بأسلوب مناسب.

وإذا كانت الأمور بالسوء الذي وصفه تقرير الممثل السامي، فسيكون للمرء مبرره أن يتساءل ما الذي كنا نفعله معا في الماضي القريب. وفي أكثر من مناسبة، شددت على أن المجتمع الدولي ليس مجرد مراقب، لكنه مشارك نشط في كل العمليات في البوسنة والهرسك.

وقلت إن نيتي ليست مناقشة التقرير الذي عرضه الممثل السامي، لكنني أشعر بالتزام أخلاقي ومهني لملاحظة تفاصيل معينة في التقرير لا تعكس الحالة الراهنة الحقيقية.

وعلى سبيل المثال، في الفقرة ١٨ من التقرير، يزعم الممثل السامي أن مجلس الوزراء لم يتمكن، طوال معظم فصل الصيف، من الاجتماع أو اتخاذ قرارات. لذلك أشعر أن عليَّ التزاما، بصفتي رئيس مجلس الوزراء، أن أبلغ المجلس أنه خلال الفترة من ١ حزيران/يونيه وحتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ عقد مجلس وزراء البوسنة والهرسك ١٠ جلسات ناقش خلالها ٣٢١ بندا مدرجا في جدول الأعمال وجرى اعتماد ٢٠ مشروع قانون. والحق أن مجلس الوزراء لم يجتمع في آب/أغسطس فيما يرجع جزئيا إلى العطلة الصيفية الدورية وجزئيا إلى نقطة تفصيلية محيت من تقرير الممثل السامي، وهي عدم حضور أحد الوزراء الذين يمثلون الشعب البوسني إحدى الجلسات المقررة.

وفضلا عن ذلك، أود أن أغتنم هذه الفرصة لإبلاغ المجلس بأنني أحلت مؤخرا قرار تعيين وزير الأمن الجديد لمزيد من الإجراءات. لقد فعلت ذلك رغم أنني ما زلت أعتقد أن تعيين المديرين الرئيسيين لوكالات الدولة بنفس أهمية تعيين وزراء الأمن. لقد اخترت اتخاذ هذه الخطوة على أمل أن يبدي الطرف، الذي لا يزال غير مسمى في تقرير

الممثل السامي والذي يعوق تعيين مديري وكالات الدولة، إحساسا بالمسؤولية ويحرك العملية. غير أن ما لا يمكن التغاضي عنه هو حقيقة أن وكالات الدولة الرئيسية، التي تحت تصرفها بلايين اليوروهات، يديرها مديرون انتهت ولاياقم منذ فترة طويلة. إنني أرى أننا لا يجب أن نسمح بمزيد من التردي في إجراءات ملء الشواغر أو عرقلة العملية.

وفي عدد من المناسبات، عندما أدليت ببيانات أمام مجلس الأمن، أشرت إلى أن جمهورية صربسكا يمكن أن تكون محركا لتنمية البوسنة والهرسك، وليس تهديدا لها. أخشى أن يكون تقرير الممثل السامي ملمحا إلى الأخيرة. و لم أستطع أن أجد في التقرير استنتاجا إيجابيا واحدا يتعلق بجمهورية صربسكا ومؤسساقما، رغم أنه من المعروف والمسلّم به أن جمهورية صربسكا هي الجزء الأكثر قدرة على العمل والأكثر كفاءة في البوسنة والهرسك. إن النبرة المتعنتة التي يشير بها التقرير إلى جمهورية صربسكا باعتبارها عقبة وإلى اتحاد البوسنة والهرسك باعتبار أنه يمر بصعوبات لا بد أن تزعج أي مراقب موضوعي.

وأخشى أن يكون مساعدو الممثل السامي الذين ساهموا في وضع هذا التقرير – وهم أساسا الموظفون المحليون – قد وقعوا في شرك السطحية وعدم المهنية. إن المزاعم والتصريحات المتعلقة برئيس وزراء جمهورية صربسكا، السيد ميلوراد دوديك، تشير إلى أنّ عليه أن ينتظر الآخرين في البوسنة والهرسك لكي ينموا سياسيا وأنّ عليه أن ينتظر انتهاء مكتب الممثل السامي والممثل السامي نفسه من إنجاز مهامهم. لقد تمخضت عن هذا الوضع بالفعل طفيلية سياسية لم يسبق لها مثيل وبات لا يهدد فقط بتقويض المؤسسات المحلية بل والمجتمع الدولي أيضا.

إن الإصلاح الدستوري مسألة ملحة في البوسنة والهرسك. وأود أولا أن أشير إلى أن مسألة الإصلاح الدستوري يجب ألا ترتبط بأي شكل من الأشكال بمسألة تحويل مكتب الممثل السامي إلى الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي. إن الإصلاح الدستوري، تحديدا، ليس شرطا مسبقا لإغلاق مكتب الممثل السامي، في حين أن إغلاق المكتب شرط مسبق لمرحلة جديدة من العلاقات بين البوسنة والهرسك والاتحاد الأوروبي. هذه هي الرسالة التي ترد حاليا من بروكسل، والتي أتفق معها تماما.

إنني لا أنكر ضرورة الإصلاح الدستوري، لكنني أعتقد أن أسلوب تناول هذه المسألة يجب تحديده بحرص أكبر. وأعتقد أنه لا يمكن تحقيق الغاية المرجوة إلا من خلال نهج تدريجي يسير خطوة فخطوة. لقد جرت الإشارة في عدة مناسبات إلى أنه عندما يتعلق الأمر بالإصلاح الدستوري، فإن الحلول التي تقوم على الابتكار لا على الثورية هي التي يمكن تطبيقها في البوسنة والهرسك. ولذلك، سأضيف مرة أخرى، أنه حيثما طبقت مبادئ كل شيء أو لا شيء، انتهى حال البوسنة والهرسك بلا شيء.

وأود أن أشكر ممثلي الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة على الجهد الذي بذلاه والاهتمام الذي أعربا عنه بالإصلاح الدستوري من خلال عملية بوتمير. غير أنني أود أيضا أن أشير إلى أن الإصلاح الدستوري يجب أن يكون ثمرة حوار داخلي وحل توافقي على أساس اتفاقات دايتون وألا يكون بأي حال حلا يفرض من مكان آخر. من الواضح جدا أن الحلول المفروضة لا يمكن الاعتماد عليها، في الأجل الطويل، وهي تحدث إمكانية عدم الاستقرار.

وأعتقد أن وضع مدينة موستار ربما يوضح بأفضل صورة هذا التأكيد. فعندما فرض ممثل سام سابق، في فترة منصرمة، وضع مدينة موستار، كان يعتقد أن المشكلة قد حلت. أين نحن الآن؟ بعد مضي أكثر من عام على

الانتخابات المحلية، ليس هناك عمدة لمدينة موستار، ومن غير المعروف متى سيكون لها عمدة، في ظل وضع المدينة.

إن البوسنة والهرسك عند مفترق طرق، والمطلوب، لاتخاذ مزيد من الخطوات الإيجابية وتحقيق التقدم، هو قدر أقل من السطحية والمزيد من الجدية من جانب أصحاب المصلحة المحليين والمجتمع الدولي على حد سواء. كما أننا نحتاج جميعا إلى تفاؤل جديد، لا يمكن بلوغه إلا من خلال حوار داخلي، من شأنه أن يكفل مزيد من التقدم في جدول الأعمال الأوروبي – الأطلسي. وأهيب بالمجلس أن يشجع سلطات البوسنة والهرسك على السعي من أجل التوصل إلى أفضل الحلول عبر الحوار، وأحث الممثل السامي على أن يعمل كمحفز قوي لهذا الحوار.

أشكر المجلس على كريم انتباهه، وإنني مستعد تماما للرد على أي أسئلة لدى الأعضاء.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أشكر دولة السيد سبيريتش على بيانه. سأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

**السيد دي ريفيير** (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود، بادئ ذي بدء، أن أشكر الممثل السامي على البيان الذي أدلى به للتو وأن أقول إننا نتفق في الرأي تماما مع تحليله للحالة في البوسنة والهرسك. كما أرحب بالسيد سبيريتش، رئيس مجلس وزراء البوسنة والهرسك.

ستتكلم السويد لاحقا باسم الاتحاد الأوروبي، وفرنسا تؤيد بالطبع هذا البيان. وقبل أكثر من عام، خطت البوسنة والهرسك خطوة هامة بالتوقيع على اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب الذي أكد رغبتها في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وكنا نأمل حينئذ أن يتولد عن ذلك زخم إيجابي يثبت هذا التوقع الأوروبي، لكننا نشهد اليوم أنه، للأسف، ما زالت هناك انقسامات سياسية.

وما فتئت فرنسا تشعر بالتفاؤل إزاء أن عملية برود للعام الماضي مهدت السبيل أمام حلول. والآن، عملية بوتمير للاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة تفتح بعض الآفاق الحقيقية. ليس بوسع المجتمع الدولي أن يأخذ مكان زعماء البلد وشعبه في التصدي لمشاكله. فعليهم أن يظهروا العزيمة السياسية اللازمة للتوصل إلى تسويات والانطلاق نحو المستقبل. لقد جرت تعبئة المجتمع الدولي، ولا سيما الاتحاد الأوروبي، وهو يتابع التطورات باهتمام. وفي هذا الصدد، نرحب باتخاذ القرار ١٨٩٥ (٢٠٠٩) الذي يمدد بعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك عاما آخر. وهذا إسهام جوهري من الاتحاد الأوروبي في قضية البوسنة والهرسك.

إن الجلسة المعقودة اليوم بوسعها أن تكون الفرصة للإحاطة علما ببعض التقدم المحرز بالإعلان عن إغلاق مكتب الممثل السامي وبلوغ مرحلة جديدة، طالما أن الاتحاد الأوروبي على استعداد لتحمل المزيد من المسؤولية. بيد أن الشروط الخمسة والهدفين لم يتحققا بعد، ومن الضروري إذاً أن أؤكد مجددا وجوب أن يتوصل زعماء البوسنة والهرسك إلى اتفاق على تسوية. وهذا في متناول أيديهم. وتحمل المسؤوليات أمر يتوقف عليهم. والمجتمع الدولي ملتزم بذلك.

**السير مارك ليال غرانت** (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أنضم إليكم، السيد الرئيس، وإلى الزملاء الآخرين في مجلس الأمن للترحيب في قاعة المجلس اليوم بالسيد نيكولا سبيريتش، رئيس مجلس وزراء البوسنة والهرسك، والسيد فلانتين إنزكو، الممثل السامي.

وأود أن أبدأ بشكر الممثل السامي على تقريره الشامل عن التطورات في البوسنة والهرسك خلال الأشهر الستة الماضية (S/2009/588*). إن المملكة المتحدة تؤيد تمام التأييد الإجراءات التي اتخذها الممثل السامي لتعزيز اتفاق دايتون، وجهوده لتيسير الإصلاحات في البوسنة والهرسك.

ولا بد أيضا من ذكر أن الهيئة التوجيهية لمجلس تنفيذ السلام أكدت مجددا بالإجماع تأييدها الكامل للممثل السامي في بيانها المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر. ونرحب كذلك بقرار مجلس الأمن المؤرخ ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر القاضي بتمديد ولاية بعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك لمدة ١٢ شهرا أخرى. ورغم أننا مسرورون لأن الحالة في البوسنة والهرسك مستقرة حاليا، لكننا نتفق مع الممثل السامي على أن استمرار وجود بعثة الاتحاد الأوروبي ما زال ضروريا لتدعيم الأمن.

إن المملكة المتحدة تتشاطر جوانب القلق الوارد ذكرها في تقرير الممثل السامي عن الحالة طوال الأشهر الستة الماضية. إنه تقرير يتصف بالشفافية والصدق. وعلى الرغم من بعض التطورات الإيجابية، لم يتحقق تقدم كافٍ بشأن إصلاحات رئيسية. ولقد شهدنا تقريرا مرحليا سلبيا آخر للمفوضية الأوروبية، ومزيدا من التدهور في المناخ السياسي، مع تزايد مقلق في الخطابات الوطنية، لا سيما على سبيل المثال لا الحصر من السلطات في جمهورية صربسكا. وهذا الأمر يهدد على نحو خطير بإعاقة إحراز المزيد من التقدم.

وفي الوقت نفسه، تستعد بلدان أخرى في المنطقة لأن تتخذ خطوات كبيرة نحو التكامل مع الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي. وما لم يتخذ زعماء البوسنة السياسيون خطوات عاجلة للخروج من المأزق الحالي المتعلق بالإصلاح، فإن البوسنة والهرسك تواجه تهديدا خطيرا يتمثل في تخلفها عن البقية في المنطقة. ونحن لا نود أن يحدث ذلك. إن آراء الزعماء السياسيين البوسنيين تتفاوت في مجالات عديدة، بيد أن جميعهم أوضحوا أنهم يؤيدون طموحات البلد في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وكانت المفوضية الأوروبية واضحة أيضا إزاء أنه لا يمكن النظر في طلب انتساب إلى عضوية الاتحاد الأوروبي ومكتب الممثل السامي ما زال قائما. لذلك، يتعين الوفاء تماما بأهداف وشروط الـ "٥+٢" لإغلاق المكتب، بغية إفساح المجال لفترة انتقالية من مكتب الممثل السامي إلى مكتب الممثل الخاص المعزز للاتحاد الأوروبي. ومع إبقاء هدف التكامل مع الاتحاد الأوروبي في البال، نأمل أن يتمكن الزعماء السياسيون البوسنيون من التوصل إلى اتفاق بشأن بعض الإصلاحات المتواضعة بغية أن يتماشى دستور البلد مع الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، ومن تحسين فعالية مؤسسات الدولة وعملها.

ومنذ التقرير المرحلي الذي أصدرته المفوضية الأوروربية في تشرين الأول/أكتوبر، اتخذت البوسنة والهرسك خطوات هامة بشأن الإصلاحات الضرورية لتحرير التأشيرات. ومن الجيد أيضا العلم بنجاح بعثة صندوق النقد الدولي إلى سراييفو، وبعدد التدابير التشريعية التي اتخذت أو في الطريق إلى اتخاذها. ونحن نرحب بهذا التقدم الذي يبين ما يمكن إحرازه بوجود إرادة سياسية، ونناشد الزعماء السياسيين البوسنيين أن يظهروا هذه العزيمة في مجالات ملحة أخرى.

وكما أوضح وزير خارجية حكومتي خلال زيارته إلى سراييفو في وقت سابق من هذا الشهر، فإن المملكة المتحدة تؤيد تأييدا قويا الجهود التي تبذلها حاليا رئاسة الاتحاد الأوروبي وحكومة الولايات المتحدة لتيسير عقد اتفاق محلي بين الزعماء على المسائل المتبقية. ونحث زعماء البوسنة والهرسك على اغتنام هذه الفرصة وإحراز تقدم حقيقي. فمن غير المحتمل توفر فرصة مماثلة في وقت قريب.

إن المملكة المتحدة تؤيد تأييدا قويا المنظور الأوروبي للبوسنة والهرسك. ونحن عازمون على العمل مع البوسنة والهرسك حيثما أمكن ذلك بغية أن تتمكن من تبوء مكانها الصحيح في أوروبا إلى جانب البلدان الأخرى في المنطقة. بيد أنه في نهاية المطاف، الزعماء السياسيون في البوسنة والهرسك ذاتها هم وحدهم الذين بإمكانهم أن يتخذوا الإجراء الضروري لإحراز تقدم صوب التكامل في الاتحاد

الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي، وتوفير مستقبل أوروبي جديد يستحقه الشعب البوسني.

أخيرا، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ البوسنة والهرسك بانتخابها في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة للسنتين المقبلتين. ونأمل أن يكون ذلك تحديا لتوحيد بلد السيد سبيريتش، ونتطلع بشوق إلى العمل معه.

**السيد أباكان** (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ مرحّبا بالسيد سبيريتش، رئيس مجلس وزراء البوسنة والهرسك. وأود كذلك أن أهنئه تهنئة صادقة بانتخاب بلده عضوا غير دائم في مجلس الأمن. فهذا الانتخاب مؤشر إلى الثقة التي يوليها المجتمع الدولي لبلده. ويسعدنا أن نعمل معا في المجلس العام المقبل. ويسعدنا أيضا أن نرى السيد إنزكو بيننا مرة أخرى. أريد أن أشكره على قيادته وتقريره (S/2009/588*) وعلى ملاحظاته الاستهلالية اليوم.

تعتبر تركيا نفسها، تاريخيا، جزءا من منطقة البلقان، لذا فإن وجود البوسنة والهرسك السيادية والديمقراطية والمستقرة هام لنا. والتطورات التي تحدث في هذا البلد تشغل مكانا مميزا في جدول أعمال سياستنا الخارجية. وإننا نواصل بذل كل جهد لإبقاء البوسنة والهرسك ماضية في الطريق الصحيح، مثلما دلت عليه زيارة وزير خارجيتنا الأخيرة.

ونحن سعداء لرؤية أن البوسنة والهرست أحرزت تقدما كبيرا منذ الصراعات التي دارت فيها خلال التسعينات. ونؤيد تأييدا راسخا طموحات شعوب هذا البلد نحو التكامل التام مع المؤسسات الأوروبية – الأطلسية، بما فيها منظمة حلف شمال الاطلسي، عن طريق خطة العمل للعضوية، ونأمل أن تحتضن هذه المؤسسات البوسنة والهرسك. ونعتقد أن هذا التكامل سيزيل أية مشاعر بالعزلة، ويزرع الثقة في نفوس شعوب البوسنة والهرسك، ويكفل مستقبلها بوصفها بلدا أوروبيا بالكامل قويا ومستقرا وآمنا.

بعد قولنا هذا، لا يسعنا إلا أن نتفق مع التحليل الذي قدمه السيد إنزكو عن الحالة الراهنة في البوسنة والهرسك. فالبلد يعيش مرحلة حاسمة. وبينما يتوقع المجتمع الدولي المزيد من الخطوات الثابتة والطموحة نحو توطيد دعائم دولة فعالة ومستقرة وقادرة على البقاء، كما تم التنبؤ به في اتفاقات دايتون للسلام، فإن ما هو معروض بالأحرى، وهنا أستشهد بما ذكره الممثل السامي، خطاب وطني مناهض لاتفاقات دايتون ويتحدى السيادة والنظام الدستوري للبوسنة والهرسك.

إن ما نود أن نشاهده رؤية مشتركة وعملا مشتركا، لا سعيا نحو المصالح الإثنية الضيقة. وفي ظل هذه الظروف، فإن المجتمع الدولي يواجه أيضا تحديات كبيرة. وما لم نعالج تلك الحالة بطريقة حصيفة، قد نواجه المزيد من المشاكل الكبيرة في البلقان.

إن تركيا عضو في الهيئة التوجيهية لمجلس تنفيذ السلام، ولذلك لديها مسؤولية خاصة نحو البوسنة والهرسك. لقد انقضى عامان تقريبا منذ أن وضعت الهيئة التوجيهية لمجلس تنفيذ السلام خمسة أهداف وشرطين للانتقال من مكتب الممثل السامي إلى بعثة الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي المعززة. ولئن كان قد تحقق تقدم هام في بعض القضايا، فلا تزال هناك مشاكل هامة معلقة. فعلى سبيل المثال، العملية برمتها تسير سيرا بطيئا، وفي بعض الحالات هناك خطوات إلى الوراء. وهذه الحالة تمنع الهيئة التوجيهية لمجلس تنفيذ السلام من الخلاصة إلى أن متطلباتها قد تم الوفاء بها بطريقة تبعث على الارتياح.

وأود أن أشدد مرة أخرى على أننا لا نريد لمكتب الممثل السامي أن يظل في البوسنة والهرسك إلى الأبد. ونريد أن تأخذ البوسنة ملكية مستقبلها بنفسها وتحقق تطلعات شعبها ليصبح جزءا من الهياكل الأوروبية – الأطلسية في

أسرع وقت ممكن. ولكن لن يكون بإمكاننا المضي في نقل مكتب الممثل الخاص قبل الوفاء بجميع تلك الأهداف وبالشرطين كليهما. وفي الآونة الأخيرة، كانت هناك مرة أخرى بعض الخطوات إلى الأمام. ولكن نود أن نكون مقتنعين بأن هذه ليست خطوات تكتيكية بل خطوات حقيقية ومحددة مرتكزة على إرادة سياسية مخلصة وجادة.

وفي ذلك السياق، أود أن أشدد أيضا على ثباتنا في دعمنا للممثل السامي. ونطلب منه الاستمرار في جهوده. ونتوقع منه اتخاذ القرارات التي يراها مناسبة واستخدام السلطات المخولة إليه كلما دعت الحاجة إلى إنفاذ تلك القرارات. ولا نقر بعدم قانونية إجراءات الممثل السامي ومكتب شؤون الموظفين التابع للممثل السامي. وهذه التحديات بالتأكيد لا تساعد مداولات المجتمع الدولي بشأن انتقال مكتب الممثل السامي.

وترحب تركيا بالمناقشة بشأن عملية الإصلاح الدستوري وتؤيدها، وهي مناقشة شرع فيها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. ونعرف أن هذه العملية ليست سهلة. وصفقة الإصلاح لم تحظ بتأييد جميع القادة المؤسسين. ونأمل من القادة السياسيين أن ينخرطوا بجدية في تلك الجهود، وأن يظهروا التزاما ومرونة ويتفقوا في نهاية المطاف على صفقة معقولة تضمن هيكلا لدولة قادرة على القيام بوظائفها. ومن الطبيعي أن تكون لكل واحد منهم توقعات مختلفة في تلك العملية. أما الشيء المهم، فهو إمكانية التوصل إلى حل توفيقي يعالج بعض القضايا الحيوية ويزيد من قدرة الدولة على الحكم.

وفي ذلك الصدد نتشاطر رأي المفوضية الأوروبية الذي كرره الممثل السامي ومفاده أن مشكلة المعوقات الناتجة عن إساءة استخدام قواعد التصويت تحتاج إلى معالجة، ولا بد من تعريف أكثر دقة لعبارة المصلحة الوطنية الحيوية في الدستور. وحقا أن الإصلاح الدستوري ليس جزءا من متطلبات ٥+٢. وفي الوقت نفسه فإن الشرط الثاني لإغلاق مكتب الممثل السامي يعود للهيئة التوجيهية لمجلس تنفيذ السلام لإجراء تقييم إيجابي بشأن الحالة في البوسنة والهرسك. ونعتقد أن النجاح في ما يتعلق بالإصلاح الدستوري سوف يساعد في تخفيف حدة التوترات السياسية ويؤدي إلى تطبيع المناخ السياسي بصورة عامة.

لذلك، فإن أي تقدم في عملية الإصلاح سيكون له أثر إيجابي على التقييمات ما إذا كانت متطلبات ٥+ ٢ قد تم الوفاء بها. كذلك نؤيد الرأي القائل بأن أفضل طريقة في هذا الصدد تتمثل في العمل بحصافة لدى النظر في تنفيذ الإصلاح الدستوري بالتوازي مع نقل مكتب الممثل السامي وعدم التصرف بتسرع للحيلولة دون الوقوع في مطبات إدارية محتملة.

وأود أن أكرر أن تركيا تؤيد تأييدا كاملا دمج البوسنة والهرسك في الهياكل الأوروبية - الأطلسية ذات الصلة. ونؤيد أيضا ونقدر الجهود التي يقوم بها الاتحاد الأوروبي لمساعدة هذا البلد في تبوء مكانه الصحيح في أسرة الدول الأوروبية، وتوفير الاستقرار له من خلال بعثة شرطة الاتحاد وقوة حفظ السلام في البوسنة والهرسك. ونعتقد أن القوة التي يتولى قيادتها الاتحاد الأوروبي جزء هام من الجهود الشاملة للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك. ونشجع الاتحاد الأوروبي على إبقاء وجود عسكري في البلد ما دام ذلك ضروريا.

إن تركيا إذ تلتزم التزاما كاملا بالسلم والاستقرار في البوسنة والهرسك، تسهم بهمة في بعثتي الاتحاد الأوروبي. وما برحت تركيا أيضا على استعداد لمساعدة أبناء البوسنة والهرسك بأي طريقة يمكنها بها المساعدة لتحقيق تطلعاتهم.

**السيدة ديكارلو** (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أرحب في المجلس بدولة السيد

نيكـولا سـبيريتش، رئـيس مجلـس وزراء البوسـنة والهرسـك، وأشكره على تعليقاته.

أود أيضا أن أرحب بالممثل السامي فالينتين إنزكو، وأشكره على إحاطته الإعلامية الشاملة، وأن أعرب له عن تقديرنا له على تفانيه وعمله الدؤوب. وتؤيد الولايات المتحدة تأييدا كاملا الإجراءات التي اتخذها الممثل السامي لتنفيذ اتفاقات دايتون للسلام.

لقد حققت البوسنة والهرسك تقدما هائلا في السنوات منذ انتهاء الحرب التي مزقت البلاد أشلاء في مطلع التسعينات وألحقت المعاناة بكل أبناء شعبه. ومنذ توقيع اتفاق السلام قبل أربعة عشر عاما، عمل أبناء البوسنة بكد لإعادة بناء اقتصادهم وهياكلهم الأساسية وبدأوا بعملية مصالحة طويلة وشاقة.

لقد اضطلعت البلد بالتزامها بوصفها عضوا مسؤولا في المجتمع الدولي. وقد كرست نفسها للقيام بدور بنّاء في المنطقة وفي العالم. وقد رحبت الدول الأعضاء في الناتو بها في الشراكة من أجل السلام، ووقّعت البوسنة والهرسك اتفاقا بشأن تثبيت الاستقرار والانتساب إلى الاتحاد الأوروبي. ونحن في الأمم المتحدة فخورون أن نكون عضوا في مجلس حقوق الإنسان مع البوسنة والهرسك، ونتطلع قدما إلى الترحيب بها في مجلس الأمن في شهر كانون الثاني/يناير.

إن الولايات المتحدة ملتزمة بمساعدة شعب البوسنة على تحقيق طموحاته ليصبح عضوا في الاتحاد الأوروبي والناتو. وانطلاقا من تلك الروح، فقد انخرطت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي مع زعماء الأحزاب وممثلي المجتمع المدني واللجان البرلمانية في البوسنة والهرسك في ما أصبح يعرف بعملية بوتمير، وسميت بذلك الاسم إبان اجتماعات تلك الأفرقة التي تمت في قاعدة عسكرية خارج سراييفو، وكانت مقرا لقوات حفظ السلام الدولية منذ أيام قوة التنفيذ العسكرية المتعددة الجنسيات.

إن عملية بوتمير مسعى لمساعدة القادة البوسنيين ليس فقط في حل المسألة المتبقية في برنامج ٥+٢ الذي وضعه مجلس تنفيذ السلام لإغلاق مكتب الممثل السامي، ولكن أيضا لإصلاح الدستور البوسني في موعد محدد وفي إطار العمل ليتسنى للدولة أن تمضي قدما نحو الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي والناتو.

وعلى الرغم من كل المسافة التي قطعتها البوسنة والهرسك، هناك عدة جوانب في تقرير الممثل السامي (S/2009/588*) تبعث على القلق حقا.

أولا، نشعر بقلق عميق بسبب التقدم المحدود جدا الذي تحقق نحو الوفاء بالشروط القائمة التي وضعها مجلس تنفيذ السلام من أجل الانتقال من مكتب الممثل السامي إلى بعثة الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي. ونشعر بنفس القلق إزاء عدم إحراز تقدم بشأن الأولويات والشروط اللازمة للدمج الأوروبي - الأطلسي.

ثانيا، شهدت البوسنة والهرسك زيادة حادة وخطيرة في الخطاب السياسي الوطني الذي قد يثير الغضب والامتعاض ويقوض ذات مؤسسات الدولة التي يجب تعزيزها لكي يصمد البلد أمام تحديات القرن الحادي والعشرين. وهذا الخطاب الذي يتسم بالتجزئة والعداء يبعث على القلق الشديد في الوقت الذي يقترب فيه موعد الحملة من أجل الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠.

ثالثا، ذكر الممثل السامي بأن محاكمات جرائم الحرب وإصلاح القطاع القضائي قد عانت بسبب عدم تمكّن القادة من التوصل إلى قرارات سياسية تدفع قدما بالأهداف الوطنية. ونتفق مع أعلى سلطة قضائية في الدولة وموظفي الادعاء العام بضرورة تمديد تفويضات القضاة

الدوليين والمدعين العامين الدوليين المنوط بهم النظر في جرائم الحرب والجريمة المنظمة في محكمة الدولة ومكتب المدعي العام، وذلك إلى ما بعد كانون الأول/ديسمبر. ومن الهام جدا تمديد تفويضات الموظفين الدوليين للانتهاء بنجاح من التحقيقات ذات الصلة. ولم يتم بعد الوفاء بالشروط المسبقة العملية والسياسية وتلك المتعلقة بالميزانية التي تمكّن من استمرار ذلك العمل الحيوي من دون المساعدة الدولية.

ورابعا، وأخيرا، نشعر بقلق بالغ إزاء انعدام الدعم لسلطة مكتب الممثل السامي. وأود أن أؤكد مجددا أن الولايات المتحدة تواصل مساندتها الكاملة للممثل السامي والعمل الذي يقوم به. إننا نتطلع إلى اليوم الذي ينتقل فيه المكتب، مع تعزيزه، إلى بعثة لممثل خاص للاتحاد الأوروبي. ولكن ينبغي قبل ذلك إكمال جدول أعمال الإصلاح المتفق عليه والأهداف الخمسة والشرطين. إن الانتقال الناجح يتطلب عملا ودعما من جميع البوسنيين، بمن فيهم قادة البلد.

كما أشار إلى ذلك الممثل السامي، اتخذ قادة البوسنة بعض الخطوات الإيجابية في الآونة الأخيرة، بما في ذلك اعتماد قانون يساعد على تهيئة الظروف المواتية للسفر دون تأشيرات داخل الاتحاد الأوروبي وحسم المسائل العالقة بين الكيانات التي كانت تهدد الشركة الحكومية لنقل الكهرباء (ترانسكو).

وختاما، أود أن أنوه بتمديد ولاية قوة الاتحاد الأوروبي لحفظ السلام الذي قرره المجلس الأسبوع الماضي بموجب قراره ١٨٩٥ (٢٠٠٩ ). وكما أشار إلى ذلك المفوض السامي إنزكو، فإن القوة الأوروبية تلعب دورا رئيسيا في تهيئة بيئة سالمة وآمنة؛ ونرى أن تحتفظ القوة الأوروبية إلى حين بصلاحياتها التنفيذية وتشكيلتها الحالية.

ستظل الولايات المتحدة ملتزمة تماما بدعم السلام والاستقرار في البوسنة والهرسك وبمساندة ذلك البلد في مسعاه للاندماج في الهياكل الأوروبية – الأطلسية. إننا على أهبة الاستعداد لمساعدة الشعب البوسني في جهوده في هذا المجال.

**السيد تشوركن** (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نرحب بمشاركة السيد نيكولا سبيريش، رئيس مجلس وزراء البوسنة والهرسك، في اجتماع المجلس اليوم. إننا ممتنون له للتقييم الذي قدمه للحالة الراهنة في ذلك البلد. كما ننضم إلى مهنئي البوسنة والهرسك بمناسبة انتخابها عضوا غير دائم بمجلس الأمن للفترة ٢٠١٠–٢٠١١ .

والشكر موصول للسيد فالنتين إنزكو، الممثل السامي للبوسنة والهرسك، للإحاطة التي قدمها اليوم ولتقريره المعروض على مجلس الأمن بشأن التطورات في البوسنة والهرسك (انظر S/2009/588). ومع ذلك، لا نملك إلا أن نختلف مع النبرة العامة للتقرير. إن الفكرة الرئيسية في الوثيقة هي التوتر السائد في البوسنة والهرسك وعدم قدرة السلطات البوسنية على حل مشاكل بلدها. في رأينا أن هذه النظرة غير المتوازنة والأحادية الجانب مخالفة للحقيقة وهي أمر يدعو للقلق .

يتناقض تقرير الممثل السامي، بما يحتويه من مزاعم بتفاقم الاحتكاك بين الأطراف البوسنية وازدياد احتمالات اندلاع الصراع بينها، مع الاستنتاجات التي توصلت إليها التقارير التي يتلقاها المجلس بصورة منتظمة من قوات الاتحاد الأوروبي. لقد كانت تلك التقارير، على مدى أعوام طويلة، تؤكد أن الأوضاع في البوسنة مستقرة وأن التوقعات مبشِّرة. هذا يؤكد رأينا بأن النقاش السياسي في ذلك البلد لا يتجاوز الإطار الدستوري للبوسنة والهرسك؛ وأن القادة البوسنيين لا يقومون بأي عمل ضد اتفاقيات دايتون.

ومن أجل رسم صورة أكثر توازنا للعمليات القائمة في البوسنة والهرسك، نسترعي انتباه المجلس إلى التقرير الثاني الذي أعدته للمجلس حكومة جمهورية صربسكا بشأن الحالة

في البلد والذي يتضمن حججا تفنّد الاستنتاجات العاطفية المتعلقة بعجز البوسنة والهرسك عن التحرك دون مساعدة من مكتب الممثل السامي .

للأسف، لا نملك إلا أن نلاحظ أن المكتب نفسه قد أصبح مؤسسة تعمل على زعزعة استقرار البوسنة والهرسك. إن التعجل في استخدام اتفاق بون دون مبرر سيقود لا محالة إلى تصعيد التوتر في البوسنة والهرسك. وكما يعلم الأعضاء، فإن روسيا تطالب منذ وقت طويل بوضع حد لتلك الآلية البائدة.

إن الهيئات الديمقراطية المنتخبة تقوم بعملها في جميع أنحاء البوسنة والهرسك والكيانات. وإن التدخل في عملها، بما في ذلك عن طريق الإدارة التفصيلية، لن يساعد على تعزيز صفة الدولة للبوسنة والهرسك؛ بل بالعكس من ذلك سيقوِّضها، كما سيهدد الحوار الداخلي في البوسنة ويقلل من قيمة المؤسسات الديمقراطية في البلد. كما أن اللجوء إلى اتفاق بون يبدو أكثر ما يكون غرابة على خلفية انتخاب البوسنة والهرسك عضوا غير دائم في مجلس الأمن.

إن ولاية الممثل السامي تقتصر حصرا على تنفيذ اتفاق دايتون وعلى الأمور التي يحددها المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام. وعلى مكتب الممثل السامي أن يركز مجالات عمله على التنفيذ الفوري للمهام المتبقية من الأهداف الخمسة والشرطين كما أجازها المجلس التوجيهي، أو ما يعرف بصيغة ٥ + ٢. إننا نعتقد أن الاتفاق على المعايير بشأن المشاكل التي تخص ممتلكات الدولة والممتلكات العسكرية أمر ممكن للغاية، حتى قبل انتهاء العام الحالي. وإذا تم ذلك، فسيفسح المجال أمام تحديد آجال زمنية محددة لانتقال مكتب الممثل السامي إلى بعثة الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي.

وبغية الدخول في مرحلة جديدة نوعيا في عملية البوسنة والهرسك، نتفق مع شركائنا في المجلس التوجيهي على أن المنظور الأوروبي للبوسنة والهرسك يكتسب أهمية عظمى. وذلك دافع آخر لإغلاق مكتب الممثل السامي. وترى بروكسل أن استمرار وجوده يجعل من غير الممكن النظر في ترشيح البوسنة والهرسك لعضوية الاتحاد الأوروبي. إن ربط هذا الموضوع بموضوع الإصلاح الدستوري في البوسنة والهرسك الذي، كما يعلم الجميع، يمثل جوهر مبادرة بوتمير، لن يقود عملية التسوية في البوسنة إلا إلى طريق مسدود. كما أن الخلافات الحادة بين الأطراف البوسنية بشأن أفكار بوتمير وردود الفعل عليها تُظهر بوضوح أن الشرط اللازم للتغيير للدستوري هو تهيئة الظروف الملائمة لحوار بنّاء في البوسنة والهرسك نفسها. ولن يكون بالإمكان استعراض اتفاق دايتون إلا على أساس توافق الآراء بين الكيانين والشعوب المؤسسة الثلاثة. ولا بد أن يتم ذلك طواعية، دون ليّ ذراع أحد أو فرض نماذج جاهزة من الخارج. وفي هذا الصدد، نرفض المحاولات الهادفة إلى تأطير حركة البوسنة والهرسك في داخل الاتحاد الأوروبي بمعنى اعتماد البوسنة لما يسمى بحزمة بوتمير.

**السيد كافاندو** (بوركينا فاسو) (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد فالنتين إنزكو، الممثل السامي للبوسنة والهرسك والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي، للإحاطة الشاملة التي قدمها لنا. كذلك نعرب عن امتناننا لدولة السيد نيكولا سبريتش، رئيس مجلس وزراء البوسنة والهرسك، للبيان الذي أدلى به. ومرة أخرى، نهنئ البوسنة والهرسك على انتخابها عضوا في مجلس الأمن ونتمنى لها التوفيق كله خلال فترة عضويتها.

ما استمعنا إليه للتو يصف حالة تتسم إجمالا بالهشاشة والخطورة، بل تكاد تكون أقرب إلى الطريق المسدود. إن التحدي المستمر من قبل جمهورية صربسكا لسيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية ونظامها

الدستوري يشكل عائقا خطيرا أمام عملية الإصلاح البالغة الأهمية، وبشكل عام أمام الجهود المبذولة صوب تحقيق السلام بروح دايتون. إننا نشعر بقلق بالغ إزاء عودة المشاعر الوطنية التي تُلهِب الخواطر وتضعف الحكومة الاتحادية التي تعاني أيضا من متاعب مالية. كما أننا قلقون بشأن التهديدات الموجهة إلى الممثل السامي والتي يجب التعامل معها بجدية.

الأمل معقود في أن تتمكّن المفاوضات السياسية التي تتم في إطار عملية بوتمير المشتركة بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة من استعادة الحوار وكفالة إحراز تقدم فيه. كما نرحب بقرار مجلس الأمن ١٨٩٥ (٢٠٠٩) الصادر في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر والذي يمدد ولاية بعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك. إن تلك القوة الأوروبية تظل دون أدنى شك السند الرئيسي للاستقرار والأمن في البوسنة والهرسك. إننا نناشد جميع الجهات السياسية الفاعلة في البوسنة والهرسك، وبخاصة قادة جمهورية صربسكا، أن تحافظ على الحوار سعيا إلى حماية السلامة الإقليمية لبلدها وتحقيق تقدم ديمقراطي لصالح مواطنيها. وفي هذا الصدد، ينبغي للبوسنة والهرسك أن تفعل كل ما بوسعها لتحقيق إدماجها في الكيانات الأوربية - الأطلسية.

وفي سياق مختلف، يلاحظ وفدي، مع الأسف، أن الاستراتيجية الوطنية لملاحقة جرائم الحرب، التي كانت موضع الترحيب منا في أيار/مايو الماضي، والاستراتيجية الوطنية لإصلاح قطاع العدل لم يؤتيا ما كان مؤملا من نتائج ويعود ذلك في الأساس إلى أن جمهورية صربسكا قد قفلت الطريق أمامها، وبخاصة فيما يتعلق بتمديد ولاية القضاة والمدعيين العامين الدوليين.

إن الحالة الاقتصادية في البلد تبعث على القلق البالغ، وتبدو الآفاق قاتمة نظرا لآثار الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية. وعلاوة على ذلك، لا بد من إيجاد حل عاجل لمشكلة الطاقة التي أصبحت حادة الآن، ولأن الطاقة عامل أساسي بالنسبة لعافية اقتصاد البلد.

وفيما يتعلق بالإصلاحات الجارية، ولا سيما ما يتعلق منها بالاقتصاد والإدارة العامة والدفاع، فإننا ندعو حكومة البوسنة والهرسك إلى التعجيل في تنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل والبرامج لكي تلبي بسرعة الشروط الموجبة لتحويل مكتب الممثل السامي إلى بعثة الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي. وبالمثل، لا بد من بذل الجهود بغية إحراز التقدم في المجالات المتعلقة بحقوق الإنسان، وبشكل رئيسي فيما يتعلق بحماية الأقليات واللاجئين، وكذلك حرية الصحافة.

إن البيئة الإقليمية أيضا تمثل عاملا حاسما في عملية التحول السياسي والاجتماعي والاقتصادي للبوسنة والهرسك. ولذلك، نحن سعداء بتحسن علاقات البلد مع جيرانه.

في الختام، فإننا نشجع الأطراف السياسية الفاعلة في البوسنة والهرسك على المضي قدما، وإبداء التصميم على كسر الجمود في البلد من أجل ضمان وجود دولة قوية ومستقرة، وبطبيعة الحال، في إطار الاندماج في أوروبا.

**السيد ليو زينمين** (الصين) (تكلم بالصينية): يرحب الوفد الصيني بعقد هذه الجلسة اليوم. وأود أن أشكر الممثل السامي، السيد فالنتين إنزكو، على إحاطته الإعلامية. ونحن نثني على جهوده لتعزيز العملية السياسية في البوسنة والهرسك. كما أرحب بمشاركة السيد نيكولا سبيريتش، رئيس مجلس وزراء البوسنة والهرسك، في جلسة اليوم وأشكره على بيانه.

خلال العام المنصرم، ظلت الحالة السياسية في البوسنة والهرسك مستقرة بوجه عام. وقد حققت بعض

مبادرات الإصلاح في مجالات الدستور وسيادة القانون والاقتصاد والدفاع الوطني بعض التقدم. وفي غضون ذلك، ندرك صورة الوضع الباعثة على القلق كما وصفها الممثل السامي في تقريره (S/2009/588*). فلم يتحقق أي تقدم كبير في تنفيذ جدول أعمال الإصلاح. وكثيرا ما تتحدى جمهورية صربسكا مؤسسات الدولة وسلطة البوسنة والهرسك وقوانينها، وتشكك في سلطة الممثل السامي والهيئة التنفيذية لمجلس تنفيذ السلام.

ويواجه اتحاد البوسنة والهرسك صعوبات عديدة، بما في ذلك مظاهرات المحاربين القدامى وضحايا القتال في سراييفو. ونعرب عن انشغالنا في هذا الصدد ونأمل أن الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة سيكثفان مساعيهما الحميدة وسيدفعان من أجل إجراء حوار سياسي رفيع المستوى لإحراز نتائج حقيقية في أسرع وقت ممكن.

والصين تحترم سيادة ووحدة أراضي البوسنة والهرسك. ونأمل بإخلاص أن جميع الزعماء السياسيين في البلد سوف ينفذون اتفاق دايتون للسلام بشكل فعال، وسينخرطون في حوار نشط بغية تعزيز الثقة السياسية المتبادلة والدفع قدما نحو بناء مؤسسات الحكومة والإصلاحات الدستورية وسيادة القانون، وأن يحققوا تقدما أكبر في هذه المجالات من أجل المحافظة على السلام الدائم والأمن والاستقرار في البوسنة والهرسك وفي منطقة البلقان.

كما أننا نأمل من حكومة البوسنة والهرسك وصندوق النقد الدولي والأطراف الأخرى أن يوجهوا اهتماما أكبر للأثر السلبي للأزمة الاقتصادية والمالية العالمية على الإصلاح الاقتصادي والإنمائي والسياسي في البوسنة والهرسك، وأن يتخذوا تدابير مقابلة فعالة.

وترحب الصين باحتمال الاندماج التدريجي للبوسنة والهرسك في الاتحاد الأوروبي. ويسعدنا تقدم الإصلاح البوسني المحرز وفقا لخريطة طريق مفوضية الاتحاد الأوروبي بشأن تحرير تأشيرات الدخول من قيودها أو إلغائها. إننا نعتقد أن الممثل السامي، وفقا لولاية اتفاق دايتون للسلام، ينبغي أن يستمر في اتخاذ تدابير إيجابية للدفع قدما بانضمام البوسنة والهرسك إلى الاتحاد الأوروبي.

إن البعثة العسكرية للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك، بالتعاون الوثيق مع القوات المسلحة للبلد، تشكل قوة مهمة للمحافظة على الأمن الوطني. ونحن نرحب بالدور الإيجابي المستمر للاتحاد الأوروبي في صون السلام والاستقرار وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البوسنة والهرسك.

وستواصل الصين دعمها للممثل السامي في اضطلاعه بمهامه ومسؤولياته. ونحن على استعداد، بالتعاون مع المجتمع الدولي، لأن نقدم للبوسنة والهرسك كل مساعدة ممكنة لتحقيق السلام الدائم والاستقرار والتنمية.

**السيد بوينتي** (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): يرحب وفد المكسيك بالسيد فالنتين إنزكو ونشكره على عرض تقريره (S/2009/588*).

كما يرحب وفدي بمشاركة السيد نيكولا سبيريتش في هذه الجلسة. إننا نرحب به ونهنئه على انتخاب بلده عضوا غير دائم العضوية في مجلس الأمن اعتبارا من عام ٢٠١٠. ونرى أن انتخاب بلده في مجلس الأمن إنما هو دليل على ثقة المجتمع الدولي في مستقبل البوسنة والهرسك وبالدور الذي يمكنها أن تؤديه في ترسيخ الاستقرار الإقليمي.

وتؤمن المكسيك بأنه إذا كان للسلام الدائم والاستقرار أن يستتبا في البوسنة والهرسك، فيجب على مختلف القوى السياسية في البلد أن تعطي زخما جديدا للحوار الذي تجريه وللتفاهم المتبادل وأن تبدي الإرادة السياسية لتحقيق تقدم حقيقي في الجوانب المتبقية من عملية السلام.

وفي هذا الصدد، نلاحظ مع القلق أن تقرير الممثل السامي يستمر في إعطاء صورة لبيئة سياسية مصابة بالشلل في البوسنة والهرسك، مما عطل عمل مؤسسات الدولة وقلص فرصة تحقيق التنفيذ اللازم لاتفاق السلام. إننا ندعو مرة أخرى جميع الأطراف الفاعلة في البوسنة والهرسك إلى مضاعفة جهودها للوفاء بالالتزامات المتبقية والإبقاء على قنوات الاتصال مفتوحة للحوار والمفاوضات من أجل حل خلافاتها وتجنب الأعمال التي من شأنها تهديد استقرار البلد.

ولذلك، فإننا نرحب بالمبادرة المشتركة للاتحاد الأوروبي وحكومة الولايات المتحدة لتعزيز الحوار السياسي الداخلي بغية تيسير الإسراع في إنجاز الإصلاحات المؤسسية. ونحن نثق بأن هذه المبادرات ستسهم في تهيئة الظروف اللازمة لإحراز تقدم نحو إبرام اتفاقات بشأن المسائل المتبقية.

ويؤكد وفدي أهمية الدعم المستمر من جانب المجتمع الدولي لجهود حكومة البوسنة والهرسك لتعزيز سيادة القانون. ويجب أن تستمر الأمم المتحدة، شأنها شأن المنظمات الأخرى الموجودة في الميدان، في أداء دور رئيسي من خلال تقديم الدعم القوي في مجالات مثل تدريب ضباط الشرطة والمحامين والقضاة، وبناء القدرة على حل منازعات القانون المدني، بما في ذلك ما يتعلق بحقوق الملكية. كما يشجع وفدي سلطات الدولة على زيادة الإجراءات المتخذة لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمحاكمة مرتكبي جرائم الحرب والاستراتيجية الوطنية لإصلاح قطاع العدالة.

وإننا لعلى ثقة من أن جهود إنشاء قاعدة بيانات مركزية بشأن قضايا جرائم الحرب وتعزيز التعاون الإقليمي بين البوسنة والهرسك والبلدان المجاورة لتحديد مسؤوليات الولاية القضائية سوف تسهم في تحقيق تقدم في تنفيذ الاستراتيجيتين، وكذلك في تعزيز التعاون مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وهذه الإجراءات أساسية، إذا كان للمنطقة أن تطوي الصفحة الأخيرة للتراعات والانقسامات الإقليمية.

ومن بين المسائل المعلقة في اتفاق السلام، التي نرى أنها تتطلب أولوية في اهتماماتنا تتعلق بوضع حوالي ١٢٠ ٠٠٠ من المشردين داخليا، الذين لا يستطيعون العودة إلى ديارهم بسبب الظروف غير المؤاتية على أرض الواقع. ولذلك، من الأهمية بمكان أن نحقق التوافق السياسي اللازم وأن نمتثل لأحكام المرفق ٧ من اتفاق السلام، الذي يشير إلى وضع استراتيجية لعودة المشردين واللاجئين، ودعم إعادة بناء المنازل واسترجاع الممتلكات إلى جانب تقديم الخدمات الضرورية.

وإعادة الإدماج خطوة حيوية نحو المصالحة الوطنية. ويجب معالجة احتياجات النازحين بشكل صريح ضمن إطار قانوني يوفر الضمانات لعودة آمنة للاجئين. ولا ينكر أحد أن إطارا اقتصاديا وسياسيا مؤاتيا من شأنه أن يسهم في تلبية الاحتياجات الإنسانية القصيرة الأجل لتلك المجموعات الضعيفة من السكان ويضمن عودتهم بأمان في ظروف مثلى في الأجلين المتوسط والطويل. ومن شأن هذا أن يسهم في ضمان المصالحة الوطنية الحقيقية والإدماج والسلام الدائم.

وختاما، أود أن أؤكد مجددا دعم بلدي لعمل الممثل السامي، ويحدونا الأمل في أن تتمكّن البوسنة والهرسك من التغلب على خلافاتها وأن توطد دولة ديمقراطية ومتعددة الأعراق، يمكن لمواطنيها، كسائر سكان منطقة البلقان، أن ينعموا بمستقبل أكثر استقرارا وازدهارا كجزء أساسي من المؤسسات والمنظمات الأوروبية المتكاملة.

**السيد موغويا** (أوغندا) (تكلم بالإنكليزية): نود أن نشكر السيد فالنتين إنزكو، الممثل السامي للبوسنة والهرسك على إحاطته الإعلامية الشاملة. ونرحب أيضا بدولة السيد

سبيريتش، رئيس مجلس وزراء البوسنة والهرسك، ونشكره على بيانه.

وتشيد أوغندا بالممثل السامي على جهوده في تعزيز العمليات السياسية، لا سيما تيسير تنفيذ اتفاقات دايتون. ويساورنا القلق إزاء التطورات السلبية الناجمة عن الهجمات المستمرة ضد مؤسسات الدولة، وبصورة رئيسية من حكومة جمهورية صربسكا وكذلك التحديات المتواصلة لسلطة الممثل السامي والهيئة التوجيهية التابعة لمجلس تنفيذ السلام. وقد نتج عن هذه التحديات إحراز تقدم سياسي محدود، من شأنه أن يفضي إلى المزيد من التوتر في البلد. ولذلك، ندعو سلطات جمهورية صربسكا إلى الامتناع عن الخطاب الباعث على الفرقة والأفعال الانقسامية التي تشكل تحديا لسيادة البوسنة والهرسك ونظامها الدستوري.

ونرحب بالجهود المشتركة التي يبذلها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الرامية إلى بدء حوار سياسي رفيع المستوى مع القادة الرئيسيين فيما بين الأطراف للحفاظ على الوحدة وتيسير الإصلاحات وكسر الجمود السياسي. وندعو جميع الأطراف إلى تقديم التعاون في هذه العملية وذلك للمضي بالبلاد قدما. وفضلا عن ذلك، نحث جميع الأطراف، بما فيها جيران البوسنة والهرسك، على أن تحترم التزاماتها بسيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية بروح من حسن الجوار والتعايش السلمي.

ونشيد ببعثة الاتحاد الأوروبي لتحقيق الاستقرار في البوسنة والهرسك، بالتعاون مع القوات المسلحة للبوسنة والهرسك، على الإسهام في تهيئة البيئة الآمنة والمضمونة التي أتاحت لمكتب الممثل السامي والمنظمات الدولية الأخرى تنفيذ ولاياتها. واعترافا بهذا العمل الهام، أيدت أوغندا، في الأسبوع الماضي، تمديد ولاية تشكيل بعثة الاتحاد الأوروبي لتحقيق الاستقرار في البوسنة والهرسك (انظر القرار ١٨٩٥ (٢٠٠٩)).

ونرحب بالتقدم المحرز في مجال ترسيخ سيادة القانون ونقدر الجهود التي تبذلها بعثة شرطة الاتحاد الأوروبي بالتعاون مع مكتب الممثل السامي في دعم إصلاحات الشرطة ومكافحة الجريمة المنظمة.

ومع ذلك، يساورنا القلق لأن التقدم المحرز قد يتعرض للخطر بسبب الجمود في تنفيذ كل من الاستراتيجية الوطنية لمحاكمة مجرمي الحرب والاستراتيجية الوطنية لإصلاح قطاع الأمن. ولذا، من الأهمية بمكان أن تمدد ولاية القضاة الدوليين الذين يعملون في مكتب المدعي العام، على نحو ما أوصى به الممثل السامي، وذلك لضمان إصلاح قطاع العدل في أقرب وقت ممكن.

ويتضح من التقرير (انظر S/2009/588*) أن البوسنة والهرسك، شأنها شأن العديد من البلدان الأخرى في أنحاء العالم، ليست بمنأى عن الأزمة الاقتصادية العالمية. ونشعر بالقلق إزاء تأثير الأزمة المالية على الاستثمارات المباشرة الأجنبية في البلاد تأثيرا كبيرا. وعلاوة على ذلك، يمكن للعجز المالي أيضا أن يعيق قدرة الحكومة على الاستثمارات الهامة بالنسبة للنمو المستدام ولتغطية التزاماتها الأخرى.

وسوف تحتاج الحكومة إلى دعم الشركاء الدوليين لكي تركز على معالجة هذه التحديات، لأنها قد تؤثر سلبا على استقرار البلاد. ونظرا لأهمية روابط البوسنة والهرسك الاقتصادية ببلدان المنطقة، فإننا نرى تعزيز التعاون الاقتصادي مع هذه البلدان سيزيد من تعزيز الجهود التي تبذلها الحكومة لمواجهة التحديات الناشئة عن الأزمة الاقتصادية العالمية.

ويساورنا القلق أيضا إزاء حالة اللاجئين والنازحين. وندعو السلطات إلى معالجة محنتهم بهدف كفالة عودتهم وتوطينهم بصورة سريعة.

وختاما، نود نحن أيضا أن نهنئ البوسنة والهرسك على انتخابها عضوا غير دائم العضوية في مجلس الأمن للفترة ٢٠١٠-٢٠١١، ونتمنى لها النجاح خلال ولايتها.

**السيد بوي ذي جيانغ** (فييت نام) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أنضم إلى أعضاء المجلس الآخرين في الترحيب بالسيد نيكولا سبيريتش، رئيس مجلس وزراء البوسنة والهرسك، في مجلس الأمن اليوم وأشكره على بيانه. وأهنئه بصورة خاصة على انتخاب البوسنة والهرسك عضوا غير دائم العضوية في مجلس الأمن للفترة ٢٠١٠-٢٠١١. وأشكر أيضا السيد فالنتين إنزكو، الممثل السامي للبوسنة والهرسك، على تقريره السادس والثلاثين عن تنفيذ اتفاق دايتون للسلام (انظر S/2009/588*) وعلى استكماله بصورة شاملة.

وكما لاحظنا في جلسات المجلس السابقة بشأن البوسنة والهرسك، فإن المضي قدما بقضية بناء دولة آمنة وديمقراطية ومستقرة ومتعددة الأعراق كان دائما من بين أهم أهداف الزعماء السياسيين للبوسنة والهرسك وشعبها.

ومع ذلك، يلاحظ وفدي مع القلق الانقسام في صفوف الزعماء السياسيين الذي يشكل تحديا لاتفاقات دايتون للسلام، وبالتالي لسيادة البوسنة والهرسك ونظامها الدستوري. ونشعر أيضا بالقلق إزاء توافق الآراء المحدود بشأن أولويات الإصلاح الرئيسية، التي تعيق تنفيذ اتفاقات الإصلاح السابقة. ولا يزال انعدام الحوار السياسي الموضوعي يشكل مصدرا آخر للقلق.

وفي هذا السياق، يثلج صدورنا استقرار العلاقات نوعا ما بين البوسنة والهرسك وجيرانها المباشرين. وفي هذه المرحلة الدقيقة، على الزعماء السياسيين للبوسنة والهرسك أن يعملوا معا نحو رؤيا مشتركة بشأن توجه البلد، وذلك للإسراع في عمل المؤسسات بصورة سلسة وإيجاد المزيد من هياكل الدولة العملية والفعالة.

إننا نواصل تأييدنا بشكل قوي لتنفيذ اتفاقات دايتون للسلام تنفيذا تاما، بما في ذلك الاستراتيجية المنقحة لتنفيذ المرفق ٧ من الاتفاق، لأنه يوفر أساسا متينا لحل مشكلة نزوح حوالي ٠٠٠ ١٢٠ شخص. وندعو الزعماء السياسيين للبوسنة والهرسك إلى أن يبذلوا قصارى جهدهم لتعزيز العودة المستدامة للاجئين والنازحين وضمان حقوقهم في العمل والرعاية الصحية والتعليم والمعاشات التقاعدية. ولا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله أيضا في مجالات مراقبة الحدود وإدارة الهجرة ومكافحة الفساد والجريمة المنظمة.

وأخيرا، نؤيد الممثل السامي المعني بالبوسنة والهرسك في جهوده لتيسير إحراز تقدم صوب التنفيذ الكامل لاتفاق دايتون للسلام. وفي الوقت ذاته، نود أن نشدد على ضرورة تعزيز ملكية البوسنة والهرسك ومسؤوليتها بشأن العملية السياسية في البلد. ونناشد المجتمع الدولي أن يواصل القيام بدور هام في تعزيز التسوية السلمية للصراع وتيسير انتقال البوسنة والهرسك إلى بلد مستقر، متوجه نحو الإصلاح، حديث وديمقراطي.

**السيد أوربينا** (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): بادئ ذي بدء، أود أن أرحب ترحيبا حارا بالسيد سبيريتش، رئيس مجلس وزراء البوسنة والهرسك، والسيد إنزكو، الممثل السامي المعني بالبوسنة والهرسك. وأغتنم الفرصة لأعرب مجددا عن دعمنا للممثل السامي ومكتبه.

على مدى الـ ١٤ سنة التي انقضت منذ التوقيع على اتفاق دايتون للسلام، ظلت البوسنة والهرسك بمنأى عن الحرب، لكنها لم تنجح في إحلال السلام على نحو راسخ. ويشير تقرير الممثل السامي (S/2009/588*) وبيان رئيس مجلس الوزراء بوضوح إلى التحديات التي ينبغي مواجهتها

بغية تعزيز التقدم المحرز والبدء بتنفيذ جدول أعمال واضح يبشر بمستقبل واعد لشعب البوسنة والهرسك.

وكان لاستمرار انعدام الثقة بين القادة السياسيين والأجواء السلبية الناجمة عنه عواقب عكسية لا يمكن إنكارها على أداء المؤسسات، والمصالحة بين الشعوب، ومن ثم، على آفاق التنمية في البلد. ويعود المأزق في البلد أساسا إلى الإصرار على استخدام الخطاب المحرض على الفُرقة واستمرار الطعن في سلطة الدولة والممثل السامي.

ويتوقع المجتمع الدولي تغيرا في موقف الزعماء السياسيين للبوسنة والهرسك بما يتلاءم مع إرساء أسس دولة متعددة الأعراق والجنسيات، ويعزز التفاعل بين جميع الأحزاب السياسية. ومما لا شك فيه أن جدول الأعمال المتعلق بالعضوية في الاتحاد الأوروبي محفز هام ويوفر إطارا للعمل بغية التغلب على التحديات الرئيسية.

ويريد سكان البوسنة والهرسك مستقبلا ضمن أوروبا، ولن يتأتى بناء ذلك المستقبل إلا إذا اضطلع زعماؤهم السياسيون بمسؤولياتهم في هذه العملية التاريخية. وفي هذا الصدد، ترحب كوستاريكا بعملية بوتمير باعتبارها خطوة إيجابية سيرتهن نجاحها حصريا بالتزام أصحاب المصلحة. ويجب على قادة البوسنة والهرسك إبداء النضج والإرادة السياسية بغية التقدم صوب تحقيق وحدة البلد وتنميته، وإحراز تقدم بشأن جدول الأعمال المتعلق بالعضوية في الاتحاد الأوروبي.

وفي الختام، أود أن أشير تحديدا إلى جانبين يكتسيان أهمية حيوية فيما يبدو في جهود بناء السلام في البوسنة والهرسك. فقبل ستة أشهر، رحبنا باعتماد الاستراتيجية الوطنية لمقاضاة جرائم الحرب والاستراتيجية الوطنية لإصلاح قطاع العدل. غير أننا أصبحنا ندرك اليوم عدم إحراز أي تقدم يُذكر بشأن هاتين الاستراتيجيتين حتى الآن. ويعتقد بلدي أن تعزيز سيادة القانون ومكافحة الإفلات من العقاب أساسيان لازدهار التعايش، وبالتالي، ندعو إلى مضاعفة الجهود لكفالة التنفيذ التام للاستراتيجيتين.

وأخيرا، يساورنا القلق إزاء استمرار تسييس مسألة عودة اللاجئين والمشردين داخليا. ونحن على ثقة بأن وزارة حقوق الإنسان واللاجئين ستقدم قريبا استراتيجية منقحة لتنفيذ المرفق السابع لاتفاق السلام، وبأن مجلس شعوب البوسنة والهرسك سيقرها بسرعة بغية كفالة العودة الآمنة والدائمة لآلاف الأشخاص الذين ما زالوا ينتظرون نهاية لهذا الفصل الحزين في حياتهم.

**السيد فيلوفيتش** (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أرحب بدولة السيد نيكولا سبيريتش، رئيس مجلس وزراء البوسنة والهرسك. في الوقت ذاته، أود أن أهنئ البوسنة والهرسك على انتخابها عضوا جديدا في مجلس الأمن. ونرحب أيضا بسعادة السيد فالنتين إنزكو، الممثل السامي المعني بالبوسنة والهرسك والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي، ونشكره على إحاطته الإعلامية اليوم – وهي الثانية التي يقدمها بصفته الجديدة. وأود أن أؤكد له كامل دعم كرواتيا خلال أدائه لواجباته، متمنيا له كل التوفيق في الاضطلاع بولايته. كما تؤيد كرواتيا البيان الذي ستدلي به السويد باسم الاتحاد الأوروبي.

وفي هذا الصدد، أود أن أدلي ببعض الملاحظات الإضافية. تؤيد كرواتيا بقوة المنظور الواضح والذي لا لبس فيه المتعلق بالبوسنة والهرسك والأوروبي – الأطلسي والأوروبي. وقد تم تأكيد ذلك مؤخرا خلال زيارتين على أرفع مستوى سياسي من كرواتيا. ونعتقد أن مستقبل جميع بلدان جنوب شرق أوروبا يكمن في انتمائها إلى الاتحاد الأوروبي، حيث أنه يشكل أنسب إطار لتنميتها الشاملة. كما نؤيد تقديم البوسنة والهرسك لطلب رسمي إلى منظمة

حلف شمال الأطلسي الانضمام بشأن خطة عمل العضوية. وفي العام الماضي، تمكنت البوسنة، بفضل ما أحرزته من تقدم هام، من التوقيع على اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب مع الاتحاد الأوروبي. غير أننا نلاحظ مع الأسف أن التقرير المعروض علينا (S/2009/588*) يشير إلى أن البوسنة والهرسك لم تحرز سوى قدر ضئيل من التقدم في تنفيذ الإصلاحات الداخلية - بل إنها تخلفت بعض الشيء - وبشأن تلبية الأولويات والشروط المطلوبة لإحراز تقدم فيما يتعلق بجدول الأعمال الأوروبي - الأطلسي.

ويساورنا القلق إزاء استمرار الهجمات ضد مؤسسات الدولة وصلاحياتها وقوانينها، من جانب قيادة جمهورية صربسكا أساسا، فضلا عن التحديات المتواصلة لسلطة الممثل السامي والمجلس المعني بتنفيذ السلام. ونشعر بالقلق على نحو خاص إزاء تقييم الممثل السامي للحالة الراهنة في البلد بأنه خلال الفترة المشمولة بالتقرير،

> ”كان للخطاب القومي المعارض لاتفاق دايتون والذي يتحدى سيادة البوسنة والهرسك ونظامها الدستوري دوره أيضا“. (*S/2009/588*، الصفحة ٣)

ونتفق مع التقييم بأنه لم يتم الوفاء بجميع الشروط المتبقية حتى الآن لكي يتسنى التحول من مكتب الممثل السامي إلى الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي. ونؤيد عمل الممثل السامي ونتشاطر تقييماته.

ومن جهة أخرى، نعتقد أنه ينبغي للبوسنة والهرسك أن تواصل - بل أن تسرع - الإصلاحات واعتماد القوانين المتعلقة بتحرير منح التأشيرات لتقديمها إلى قائمة ”شنغن البيضاء“ في أقرب وقت ممكن، ولكيلا يتخلف مواطنوها كثيرا عن ركب جيرانهم.

ويتمثل موقفنا منذ أمد طويل في أنه لا يمكن الخروج من المأزق في البوسنة والهرسك إلا من خلال حوار شامل وجامع يشمل شعوب الدوائر الانتخابية الثلاث في جميع أنحاء البلد. ويرتبط هذا الأمر على نحو وثيق بالإصلاحات اللازمة لتقريب البوسنة والهرسك من مسار الاندماج في الاتحاد الأوروبي، كما سييسر تنفيذ البلد لالتزاماته الدولية الأخرى.

ومن الأهمية بمكان تكثيف الحوار الجاري بشأن الإصلاح الدستوري مع الانخراط الملتزم للمجتمع الدولي، والدعم الذي يكفله الممثل السامي.

إن البوسنة والهرسك تواجه مشاكل كبيرة، بعضها يهدد الركائز ذاتها التي أرساها اتفاق دايتون للسلام.

ومع ذلك، ينبغي التشديد على أن أي مشاركة بناءة وداعمة لسلامة أرض البوسنة والهرسك وأي نية في تحسين الحالة الراهنة ومعالجة المشاكل الأساسية ينبغي أن تحظى بالترحاب والتشجيع. وفي ذلك الصدد، أود أن أرحب بالقرار الذي اتخذ في الأسبوع الماضي بشأن تمديد ولاية قوة الاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك.

وفيما يتعلق بهذه النقطة، نود أن نؤكد مجددا على أن قدرة البلد تتوقف على احترام المبدأ الدستوري للمساواة الجماعية لجميع الشعوب المؤسسة الثلاثة وهي: البوشناق وصرب البوسنة وكروات البوسنة. وقد ذكرنا في عدة مناسبات أنه لا يمكن قيام البوسنة والهرسك بدون وجود الكروات في البوسنة والهرسك. وبقاؤهم السياسي والثقافي يتسم بأهمية حيوية لاستمرار وجود البوسنة والهرسك، لأن هذين العنصرين مرتبطان ارتباطا وثيقا.

ويلزم مراعاة الحالة الخاصة للكروات في البوسنة والهرسك بوصفهم أصغر الشعوب الثلاثة في البلد وأكثرها عرضة للخطر. ولا بد أن ينظر إلى صوتهم على أساس المساواة، العرقية والمدنية على السواء، على النحو المكفول

في الدستور والناشئ من تاريخ البلد. ولا بد أن تشعر جميع الشعوب الثلاثة بأن البوسنة والهرسك هي بلدها وأنها تنعم بالأمان والحماية في جميع أرض البوسنة والهرسك. وينبغي حماية حقوقها وحرياتهم الأساسية، فضلا عن حقوقها المدنية والعرقية، في كل مكان، مثلما ينبغي حماية حقها في العودة إلى ديارها التي كانت تقطنها قبل الحرب وأن تنعم بالأمان والحماية.

إن أحد العوامل الأخرى في تطبيع الحالة في البوسنة والهرسك هو مكافحة الإفلات من العقاب على جرائم الحرب. ونود أن نشدد على أنه لا بد من إلقاء القبض على جميع الفارين من المحكمة الدولية ليوغسلافيا السابقة الذين ما زالوا طلقاء وتسليمهم إلى لاهاي في أقرب وقت ممكن.

وأخيرا، أود أن أختتم بياني بالقول إن كرواتيا، بالترافق مع بقية المجتمع الدولي، تعرض على شعوب البوسنة والهرسك منظورا أوروبيا وأوروبيا - أطلسيا واضحا ولا لبس فيه. وفي ذلك الصدد، ندعو جميع الشعوب الثلاثة إلى استثمار جهود أكبر في عملية بوتمير، التي تمثل أكبر فرصة حتى الآن لإحراز تقدم حقيقي في البوسنة والهرسك.

وكرواتيا، بوصفها بلدا انضم مؤخرا إلى منظمة حلف شمال الأطلسي وتشهد عملية صعبة للغاية ولكنها مبشرة للمفاوضات مع الاتحاد الأوروبي، فإنها يمكن أن تشهد على أن المؤسسات المركزية القوية أمر أساسي لعملية التكامل الأوروبي - الأطلسي. ونحن بوصفنا بلدا مجاورا مهتمون للغاية بأن نشهد البوسنة والهرسك وهي تعكف على تلك العملية في أقرب وقت ممكن. ونعتبر العملية أفضل ضمان لتحقيق السلام المستدام والأمن والازدهار في البلد والمنطقة وأوروبا بأسرها.

**السيد الدباشي** (الجماهيرية العربية الليبية): أرحب بالسيد نيكولا سبيرتش، رئيس مجلس وزراء البوسنة والهرسك، وأشكره على ملاحظاته، كما أشكر السيد فالنتين إنزكو، الممثل السامي للأمين العام، على إحاطته الإعلامية الشاملة.

عندما نعود بالذاكرة إلى بداية تسعينيات القرن الماضي، نشعر بالارتياح، لأن البلد الذي كان في تلك الفترة مسرحا لأبشع الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، وساحة للألم والمعاناة قد تجاوز محنته وبدأ في استعادة عافيته، وشرع في إعادة الروابط بين شعوبه على أسس حضارية تضمن حقوق الجميع، وتفسح الطريق للأمن الشامل، والاستقرار والازدهار لكل مواطنيه.

لاحظنا أن إنجازات هامة قد تحققت في سبيل إقامة البوسنة والهرسك الموحدة بشعوبها الثلاثة على أساس اتفاق دايتون، رغم الخلافات بين الأطراف التي تؤججها الذكريات المؤلمة، ومناخ عدم الثقة السائد بين مختلف الأطراف. ولا يفوتني هنا أن أثني على الجهد الذي يقوم به الممثل السامي لحث الأطراف على المضي قدما في تنفيذ اتفاق دايتون واحترام التزاماتها اللاحقة.

رغم التطورات الإيجابية على مدى السنوات الماضية إلاّ أن البلاد ما زالت تتحرك ببطء شديد نحو تنفيذ خطة الإصلاح الدستوري، واستيفاء الشروط اللازمة لتحويل مكتب الممثل السامي للأمين العام إلى مكتب ممثل خاص للاتحاد الأوروبي، ويرجع السبب في ذلك إلى انعدام الثقة والحوار الهادف بين زعماء الأحزاب؛ وتحدي أحد الأطراف لسلطة الدولة؛ وعدم الإيفاء بالتزاماته، وسعيه إلى تقليص بعض اختصاصات الدولة أو الحكومة الاتحادية. وقد تسبب ذلك في عرقلة تنفيذ استراتيجية إصلاح قطاع العدالة؛ وتأخير تعيين بعض قضاة المحكمة الدستورية؛ وعدم الاتفاق على توزيع عائدات الضرائب؛ وتأخير التوصل إلى حلٍّ مقبول ودائم لقضايا ممتلكات الدولة؛ وغير ذلك من المسائل

الـتي تحتـاج إلى تعـاون جميـع الأطـراف بحـسن نيـة في إطـار تنفيذ التزاماتها.

مـن المسائل الـتي تبعـث علـى القلـق اسـتمرار وجـود ١٢٠ ألف مواطن بوسـني مـسجلين كمشردين، و لم يتمكنـوا من العودة إلى قراهم، ونأسف لأن تسييس مسألة اللاجئين والمـشردين أدى إلى عرقلـة عـودتهم وإطالـة معانـاتهم. ونحـن نعتقد أن هذه المسألة يجب أن تحظى بالأولوية ونـسخر كـل إمكانيات الدولة لحلها، لأن حل هـذه المسألة عامل استقرار هام للدولة بصورة عامة.

كمـا نـشير إلى أن مواصـلة ملاحقـة مـرتكبي جـرائم الحـرب والجـرائم ضـد الإنـسانية، وتقـديمهم للعدالـة مـن شـأنه تـضميد الجـراح، وتجـاوز الماضـي الألـيم، والتطلـع إلى مستقبل أفضل.

إن الأمـن والـسلام لا يتحققـان بإصـرار كـل طـرف علـى موقفـه، بـل يتحققـان مـن خـلال روح الوفـاق والتفـاهم والواقعية وإيفاء الجميع بالتزاماتهم، ونحن نحث جميع الأطـراف علـى أن تتحلـى بالمـسؤولية، والانخـراط في الحـوار البنّـاء؛ واحتـرام مؤسـسات الدولـة، والتعـاون الكامـل مـع الممثـل السامي؛ والتقيد الصارم بالالتزامات المنوطة بها بموجب اتفـاق دايتون وملاحقه، واتفاق باريس، وقرارات مجلس الأمـن ذات الـصلة. إن هـذا هـو الطريـق الـصحيح لكـي تـصبح البوسـنة والهرسك بلدا مـستقرا قائمـا علـى تعدد الأعـراق والثقافـات، ويحقق التنمية المستدامة، والازدهار لجميع مواطنيه، ويـساهم في استقرار منطقة البلقان بصورة عامة.

**السيد تاكاسو** (اليابـان) (تكلـم بالإنكليزيـة): بـادئ ذي بدء، أود بدوري أن أشارك زملائي تقديم الشكر الجزيـل لـرئيس مجلـس وزراء البوسـنة والهرسـك، دولـة الـسيد نيكـولا سبيريتش. كمـا أغتـنم هـذه الفرصـة لأهنـئ حكومـة البوسـنة والهرسك على انتخابها عضوا في مجلس الأمـن للعـام المقبـل. ونتمنى لها كل النجاح في إسهاماتها في أعمال المجلس.

أود أيـضا أن أشـكر الممثـل الـسامي، الـسيد فـالنتين إنزكو على إحاطته الإعلامية الشاملة، وأن أثـني علـى جهـوده المتفانية منذ تولي هذه المسؤولية الهامة في آذار/مارس.

تقــدم اليابــان دعمهــا الكامــل لــسياسة البوســنة والهرسك نحو التكامل الأوروبي – الأطلسي. ونحـن بوصـفنا مساهما رئيسيا في مجلس تنفيـذ الـسلام، نأمـل أن يـتمكن هـذا المجلـس مـن تحقيـق الأهـداف الخمـسة والـشرطين قريبـا، حـتى يتحقق الانتقال من مكتـب الممثـل الـسامي إلى مكتـب الممثـل الخاص للاتحـاد الأوروبي في أقـرب وقـت ممكـن. ونأمـل أيـضا أن تـتمكن البوسـنة والهرسـك مـن التقـدم في طريقهـا إلى الانـضمام إلى الاتحـاد الأوروبي مـن خـلال تـسريع الإصـلاح الدسـتوري. ونرحـب بالمناقـشات الـسياسية الرفيعـة المـستوى مـن خـلال عمليـة بـوتمير الـتي بـدأتها في تـشرين الأول/أكتـوبر الولايـات المتحـدة والاتحـاد الأوروبي. إنهـا محاولـة جديـدة لـتمكين أبنـاء شـعب البوسـنة والهرسـك مـن تحقيـق أهـدافهم الرئيسية. وأود أن أؤكد دعم اليابان للعملية.

في الوقت نفسه، نشعر بالقلق إزاء الهجمات الموجهـة ضد مؤسسات الدولة والتحديات لـسلطة الممثـل الـسامي. إن تلـك التحركـات تتعـارض مـع النظـام الدسـتوري وتنفيـذ الأهـداف الخمـسة والـشرطين – عمليـة ٥+٢. ونحـث جميـع القـادة الـسياسيين علـى الامتنـاع عـن زيـادة حـدة الخطـاب القومي وتحدي النظام الدستوري. وينبغـي لهـم الإصـغاء لنـداء المجتمع الدولي والتعاون بعضهم مع بعض لمواجهـة التحـديات المتبقية من عملية ٥+٢ والإصلاح الدستوري. وتحقيقـا لتلـك الغاية، لا بد للمجتمع الدولي من مواصـلة إيـلاء اهتمـام وثيـق للتطورات السياسية في الـبلاد. إن مـستقبل البوسـنة والهرسـك رهن بتصميم شعبها أنفسهم.

إن توطيد السلام في البوسنة والهرسك هو حجر الزاوية في السلام والرخاء في منطقة غرب البلقان برمتها. وانطلاقا من هذا المبدأ، ما فتئت اليابان تسهم بهمة في التنمية في البوسنة والهرسك من خلال برنامج المساعدة الإنمائية الرسمية لديها، إذ بلغ ٤٥٠ مليون دولار في ثلاثة مجالات رئيسية هي بناء السلام والتنمية الاقتصادية والتعاون بين بلدان المنطقة. لقد قدمنا الدعم لمشاريع المصالحة في المجتمع من خلال الحد من الفقر وصندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري. والتزمت اليابان في تشرين الأول/أكتوبر بمشروع مساعدة لمنحة شعبية من أجل دعم مشروع إزالة الألغام في غراكانيتشا وقروض تصل إلى ١٢٦ مليون ين للمساعدة في المجال البيئي.

ما زال الوضع السياسي في البوسنة والهرسك حساسا. ونعتقد أن الدور الذي يقوم به الممثل السامي ما زال ذا أهمية حيوية. ونؤكد مجددا دعمنا الكامل للممثل السامي إنزكو. كما نعترف بالدور الرئيسي الذي تقوم به بعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك من أجل بيئة آمنة ومأمونة.

أود أن أختتم بياني بالإعراب عن أمل اليابان الكبير بأن يعمل شعب البوسنة والهرسك معا من خلال الحوار الداخلي لتحقيق استقرار الحالة وتحقيق التكامل المبكر في المجتمع الأوروبي – الأطلسي.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية.

بادئ ذي بدء، أود أن أرحب ترحيبا حارا بالممثل السامي فالنتين إنزكو. ونود أن نشكره على التقرير المعروض على المجلس اليوم (انظر S/2009/588*). أود أن أغتنم هذه الفرصة لنؤكد مجددا دعمنا الكامل والمستمر له ولمكتبه، وكذلك للجهود التي يقوم بها في التمسك بعملية دايتون وتسهيل عملية الإصلاح.

بالإضافة إلى ذلك، أود أن أرحب أيما ترحيب بحضور رئيس الوزراء نيكولا سبيريتش، رئيس مجلس وزراء البوسنة والهرسك. كما نود أن نهنئ البوسنة والهرسك بانتخابها لعضوية مجلس الأمن، ونتطلع إلى العمل معها بوصفنا جارتها المباشرة على طاولة المجلس. ونأمل أيضا أن يوفر هذا التحدي والمسؤولية الهامان عنصرا من عناصر التماسك داخل البوسنة والهرسك.

كما نود أن نعرب عن تأييدنا للبيان الذي سيدلي به ممثل السويد باسم الاتحاد الأوروبي، ولكن أود أن أتناول النقاط الإضافية التالية.

مما يثلج صدورنا التقدم الذي أُحرز مؤخرا بشأن تحرير منح التأشيرات، ونأمل أن يكتمل تنفيذ خارطة الطريق قريبا. ويجب ألا تتخلف البوسنة والهرسك عن ركب جيرانها نحو التكامل الأوروبي – الأطلسي. إن العضوية في الاتحاد الأوروبي توفر بقدر كبير أفضل فرصة على المديين المتوسط والطويل للتوصل إلى حل معظم المشاكل الراهنة في المنطقة.

نحن نشاطر الممثل السامي القلق إزاء المناخ السياسي السائد الذي ما زال يحول دون إكمال البلد الإصلاحات المعلقة. وما زال إغلاق مكتب الممثل السامي والانتقال إلى مكتب معزز لممثل خاص للاتحاد الأوروبي أمرا حاسما لتحقيق مزيد من التقدم في البوسنة. ونناشد جميع القادة السياسيين، مع المساعدة المقدمة، من خلال مبادرة الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، تسريع الإصلاحات الرئيسية المتصلة بالمنظور الأوروبي – الأطلسي والفعالية الدستورية والشروط التي تم وضعها لإقفال مكتب الممثل السامي.

لقد حان الوقت لتصحيح المسار الحالي. إن الطريق الذي تختاره اليوم البوسنة والهرسك سيكون حاسما لرخاء ورفاهية البلد وشعبه في المستقبل.

تؤيد النمسا الجهود الجارية لإقرار وترسيخ سيادة القانون في جنوب شرق أوروبا، وترحب بالتقدم الذي أحرزته في ذلك الصدد حكومة البوسنة والهرسك. إن الإصلاح القضائي وإصلاح الشرطة يمثلان تحديا هاما جدا في هذا المجال - ولكنه ليس الوحيد بأي حال من الأحوال.

في هذا السياق، أود أن ألفت انتباه المجلس إلى العمل الذي تقوم به جماعة الضغط النسائية الإقليمية من أجل السلام والأمن والعدالة في جنوب شرق أوروبا. فهذه الهيئة توحد النساء والناشطين السياسيين من جميع بلدان المنطقة. إنها مبادرة شعبية هامة، تدعمها النمسا والاتحاد الأوروبي، في تنفيذ القرارين ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨). وتشارك بنشاط في هذا العمل وزيرة الخارجية النمساوية السابقة أورسولا بلاسنيك. ونشرت مؤخرا جماعة الضغط هذه ورقة سياسة فحواها نقطة وجيهة هي أن احترام سيادة القانون أمر بالغ الأهمية، ليس في القضاء فحسب، وإنما في جميع جوانب إدارة الدولة أيضا، خصوصا في المجالات التي يتفاعل معها المواطنون يوميا مثل قطاعي التعليم والصحة حيث الفساد للأسف ما زال حقيقة من حقائق الحياة اليومية. كما تشدد ورقة السياسة - التي سنكون سعداء لإطلاع أعضاء مجلس الأمن والدول الأعضاء الأخرى المهتمة عليها - على ضرورة زيادة أنشطة سيادة القانون المتصلة بالعنف القائم على نوع الجنس.

نحن نتفق مع تقييم الممثل السامي للاتحاد الأوروبي بأن عملية بعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك ما زالت تؤدي دورا رئيسيا في الإسهام في إيجاد بيئة سليمة وآمنة تساعد مكتب الممثل السامي والجهات الدولية الأخرى على تنفيذ ولاياتها. يتجسد هذا أيضا في قيام مجلس الأمن مؤخرا بتمديد ولاية قوة الاتحاد الأوروبي من خلال القرار ١٨٩٥ (٢٠٠٩). وستواصل النمسا التزامها بوصفها أحد المساهمين بقوات في العملية. وتولى في الآونة الأخيرة ضابط نمساوي هو اللواء برنارد بير مسؤولية قائد القوة.

وختاما، أود أن أؤكد مجددا أننا مقتنعون بأن الاستقرار والرخاء في البوسنة والهرسك هام لتحقيق الاستقرار في منطقة واسعة من إقليم البلقان. وأود أن أؤكد لأصدقائنا في البوسنة والهرسك أن النمسا شريك وستظل شريكا تعتمد عليه البوسنة والهرسك في طريقها نحو الاستقرار الدائم والتكامل الأوروبي. ومستقبلها، شأنه شأن مستقبل المنطقة كلها، يكمن في الاتحاد الأوروبي. وأنا مقتنع اقتناعا راسخا بأن التحدي الرئيسي الذي يواجه القيادة السياسية في البوسنة والهرسك اليوم هو جعل ذلك المستقبل ممكنا.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

أعطي الكلمة لممثل السويد.

**السيد ليدن** (السويد) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. تؤيد هذا البيان كرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وألبانيا والجبل الأسود وأرمينيا وأيسلندا وجمهورية مولدوفا وأوكرانيا.

هذا هو وقت حرج بالنسبة للبوسنة والهرسك. فالانقسامات السياسية تعرقل إجراء الإصلاحات الضرورية. والتحديات الاقتصادية كبيرة، والمواطنون العاديون يكافحون من أجل تغطية نفقاتهم. ولئن كانت بقية المنطقة ماضية قدما نحو التكامل الأوروبي، فإن البوسنة والهرسك معرضة لخطر التخلف عن الركب. والاتحاد الأوروبي يشاطر الممثل السامي قلقه إزاء التوجهات القومية التي ما زالت تهيمن على سياسات البوسنة والهرسك وتعرقل الجهود الرامية إلى إحراز

التقدم وتحقيق المصالحة. إن التحدي المباشر لا يكمن في الحالة الأمنية على الرغم من أنها ما زالت بحاجة إلى المشاركة الدولية، وإنما في تغيير الديناميكية السياسية السلبية.

يؤيد الاتحاد الأوروبي الجهود المتواصلة للممثل السامي لكفالة الامتثال لاتفاقات دايتون - باريس ويشجع البوسنة والهرسك على تنفيذ إصلاحات ضرورية في مناخ سياسي صعب. وتبقى قوة حفظ السلام التي يقودها الاتحاد الأوروبي جزءا مهما من جهود الاتحاد الأوروبي لدعم عملية سياسية تهدف إلى تمكين البوسنة والهرسك من تحقيق تقدم في عملية الاندماج في الاتحاد الأوروبي. ونرحب باتخاذ مجلس الأمن للقرار ١٨٩٥ (٢٠٠٩)، الذي يمدد ولاية قوة حفظ السلام التي يقودها الاتحاد الأوروبي بموجب الفصل السابع لمدة ١٢ شهرا آخر.

وتواصل قوة حفظ السلام التي يقودها الاتحاد الأوروبي تقديم تطمينات وتقف مستعدة للرد على أي تحديات أمنية محتملة في أنحاء البلد. وسيحتاج قرار التطوير المحتمل للعملية إلى مراعاة التطورات السياسية. وسيظل الاتحاد الأوروبي منخرطا من خلال بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي، التي تساعد البوسنة والهرسك في التركيز على مكافحة الجريمة المنظمة والفساد.

والاتحاد الأوروبي يساوره عميق القلق إزاء التحديات المستمرة للاستقرار والنظام الدستوري في البوسنة والهرسك. إن مناطق أخرى في أوروبا تتخذ خطوات لتعزيز التعاون والتكامل. ومعاهدة لشبونة، التي تدخل حيز النفاذ في ١ كانون الأول/ديسمبر، ستجعل الاتحاد الأوروبي وأعضاؤه أكثر اقترابا. وسيكون للمسار الذي يختاره زعماء البوسنة والهرسك في الفترة القادمة أهمية كبرى للمستقبل الأوروبي لبلدهم وشعبهم.

وفي تشرين الأول/أكتوبر، اقترح الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة طريقا إلى الأمام، واشتمل الاقتراح على عنصرين رئيسيين مطلوبين لتعزيز فرص البوسنة والهرسك من أجل الاندماج الأوروبي. أولا، يسعى الاقتراح إلى تحقيق تقدم في الوفاء بالأهداف الخمسة والشرطين، التي حددها مجلس تنفيذ السلام لإغلاق مكتب الممثل السامي. ويضع نموذجا للقيادة السياسية المحلية للتوصل إلى حل توفيقي ضروري بشأن مسائل ممتلكات الدولة والدفاع، وهي ضرورية لتحقيق التحول من مكتب الممثل السامي إلى الوجود المعزز للاتحاد الأوروبي. ولن يتسنى للاتحاد الأوروبي النظر في طلب عضوية البوسنة والهرسك ما دام مكتب الممثل السامي قائما.

ثانيا، يحدد الاقتراح مجموعة ضرورية من التغييرات الدستورية المعتدلة للسماح للبوسنة والهرسك بالوفاء بالتزاماتها في إطار عملية الاندماج في الاتحاد الأوروبي. ويركز على الجهود الرامية لزيادة فعالية الأداء الوظيفي للدولة، بدون تغيير ملامحها الأساسية. كما يسعى لكفالة التوافق مع الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان. ويمثل هذا الاقتراح أفضل نصيحة لنا، لكن مسؤولية التوصل إلى التسويات الضرورية وتنفيذها تقع على عاتق الزعماء السياسيين المحليين.

لقد كان اجتماع مجلس تنفيذ السلام في سراييفو يومي ١٨ و ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر مناسبة مهمة لتقييم التطورات. ويتشاطر الاتحاد الأوروبي انشغال مجلس تنفيذ السلام حيال عدم كفاية التقدم الذي أحرزته سلطات البوسنة والهرسك في الإعداد لإغلاق مكتب الممثل السامي. كما رحب مجلس تنفيذ السلام بالانخراط الحالي لزعماء البوسنة والهرسك في مناقشات بشأن التغيير الدستوري وشجعهم على مواصلة الانخراط بجدية والتوصل إلى اتفاقات دائمة. ونحن نكرر هذه المطالب.

إن العملية السياسية تمر بمرحلة حاسمة الأهمية. ونحث الأطراف على التوصل إلى التسويات المطلوبة في الفترة المقبلة. وهناك حاجة إلى بناء زخم قبل فصل الربيع، عندما تدخل البوسنة والهرسك مرحلة تسيطر عليها الحملة الانتخابية، التي ربما لا تكون مؤاتية بنفس الدرجة للإصلاح والحلول التوفيقية.

إن التقدم الذي أحرزته البوسنة والهرسك مؤخرا في تلبية المعايير الأساسية لخريطة الطريق الأوروبية لتحرير تأشيرات الدخول هو مبعث تفاؤل ومثال على أن البوسنة والهرسك يمكنها تنفيذ إصلاحات صعبة وقاسية ما دامت هناك إرادة سياسية كافية. وهذا أمر مشجع.

لقد قدم الاتحاد الأوروبي مساعدات إنمائية وإنسانية كبيرة على مر السنين للبوسنة والهرسك. ونأمل أن تركز مساعدتنا في المستقبل حصريا على تيسير الاندماج في الاتحاد الأوروبي، بما فيه من خلال الوفد المعزز للاتحاد الأوروبي الموكلة إليه مهمة تقديم المشورة إلى سلطات البوسنة والهرسك بشأن جميع جوانب عملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. ولكي تصبح في وضع يمكنها من الانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي، يجب أن تتخذ البوسنة والهرسك كل التدابير الضرورية للوصول إلى السيادة الكاملة. والأمر متروك لزعماء البوسنة والهرسك – وفي النهاية لشعبها – ليقرروا أي مستقبل يريدون.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل صربيا.

**السيد ستارشفيتش** (صربيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أرحب بدولة السيد نيكولا سبيريتس، رئيس مجلس وزراء البوسنة والهرسك، والسيد فالنتين إنزكو، الممثل السامي للبوسنة والهرسك.

إن صربيا، كبلد مجاور يرغب في علاقات حسن جوار مخلصة وودية مع البوسنة والهرسك، تتابع تطورات الحالة العامة في البوسنة والهرسك بالاهتمام الواجب. وصربيا، بصفتها موقّعة وضامنة لاتفاق السلام للبوسنة والهرسك، ووفقا لقرار مجلس الأمن ١٠٣١ (١٩٩٥) بشأن تنفيذه، ملتزمة تماما باحترام سلامة أراضي وسيادة البوسنة والهرسك كمسألة مبدأ. كما أيدت صربيا ترشيح البوسنة والهرسك كعضو غير دائم العضوية في مجلس الأمن، وأود أن أهنئها مرة أخرى على انتخابها.

يتضمن موقف بلدي دعما ملموسا للبوسنة والهرسك في عملية الاندماج الأوروبي، ونحن نعتبر أن عضوية الاتحاد الأوروبي لكل بلدان منطقة جنوب شرق أوروبا هدفا مشتركا. وترى صربيا أن التعاون الاقتصادي الإقليمي – على المستويين الثنائي والأقاليمي، من خلال اتفاق التجارة الحرة لأوروبا الوسطى – يعطي زخما خاصا باتجاه الاستقرار الدائم للحالة في البوسنة والهرسك، والمنطقة بأسرها.

ويؤيد بلدي عمليات الإصلاح السياسي الداخلي التي تهدف إلى تعزيز القدرات المؤسسية للبوسنة والهرسك، ويرحب بكل المبادرات السياسية لتكثيف هذه الإصلاحات. ونحيط علما بكون أن ممثلي كل الأحزاب السياسية من كل من الكيانين والشعوب التأسيسية الثلاثة أعربوا عن تحفظات معينة في ما يتعلق بالحلول التي اقترحها مؤخرا ممثلا الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة في إطار ما يسمى بعملية بوتمير.

وجمهورية صربيا ستحترم كل اتفاق يقبله ممثلو الكيانين ويؤيده إجماع بين الشعوب التأسيسية الثلاثة ويشمل حلولا مستدامة بروح من القيم الديمقراطية المعاصرة. ونحن نشجع كل المشاركين في هذه العملية في البوسنة والهرسك على عمل كل ما يلزم من أجل التوصل إلى اتفاق

من هذا القبيل. كما أن صربيا ترى أن العملية الجارية لنقل السلطة من مكتب الممثل السامي إلى الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك تتفق مع مبدأ توافق ٢+٣.

وفي الختام، أود أن أقول إن جمهورية صربيا تتفق في الرأي مع التقييمات الواردة في تقرير الممثل السامي واستنتاجات مجلس الاتحاد الأوروبي في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر فيما يتعلق بدور وإسهام قوة حفظ السلام التي يقودها الاتحاد الأوروبي في صون الأمن في البوسنة والهرسك. ولذلك، نؤيد اقتراح مكتب الممثل السامي بتمديد ولاية تلك البعثة.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد إنزكو للرد على ما أدلى به الممثلون من ملاحظات وتساؤلات.

**السيد إنزكو** (تكلم بالإنكليزية): أود فحسب أن أدلي ببعض الملاحظات العامة الموجزة. أود أن أشكر الجميع على إسهاماتهم ودعمهم وتشجيعهم واقتراحاتهم، وبالطبع، على ما أبدوه من انشغال بشأن البوسنة والهرسك. وأود كذلك أن أشكر بإخلاص السيد نيكولا سبيريتش، رئيس مجلس وزراء البوسنة والهرسك، على تقييمه الصريح والمنفتح للحالة. صدقوني، إن أمامه عملا صعبا جدا. وأنا أفهم ذلك جيدا.

إلى ذلك، أود أن أتكلم بإيجاز عن الإرباك الحاصل إزاء توقعاتي بالنسبة إلى مسألتين، لا سيما بخصوص سلطات بون. لقد استُعملت سلطات بون في الماضي حوالى ٩٠٠ مرة. اللورد أشتون استعملها ٦٠ مرة في يوم واحد. واستعمال سلطات بون بات الآن أمرا من الماضي، إذ أصبح استعمالها أقل فأقل. لقد نُحّي ما مجموعه ١٨٠ سياسيا من بينهم ثلاثة من رؤساء الدولة. ولكن، كما قلت، هذا مفهوم من الماضي. لقد استعملتُ سلطات بون في مجرد ثمانية مجالات، وحاولت أن أفعل ذلك بطريقة دافعها التحول والخروج و ”٥+٢“. وكان استعمالها في العادة تقنيا يرمي إلى إيجاد حل، أو في حالات انتهاك لاتفاق دايتون. لم أستعمل سلطات بون بخفة، وصدقوني لم أكن سعيدا بها، لكن بصفتي صاحب الصلاحية النهائية على الساحة، أستعملها عندما يتطلب الأمر ذلك، ولا يكون هناك خيار لي غيرها.

وبالنسبة إلى التقرير (S/2009/588*)، فإن أي تقرير هو انعكاس للواقع، وأعتقد أنه يكون أكثر قيمة إذا أظهر الواقع. وأي تقرير، سواء كان تقريرا للاتحاد الأوروبي أو الأمم المتحدة، هو بطريقة ما مرآة تنعكس عليها أية اهتزازات في أي مكان في العالم، أكان في آسيا أو أمريكا اللاتينية أو أوروبا، وحتى في البوسنة والهرسك. وأعتقد أنه لأمر صحيح أن تنعكس عليها الاهتزازات على نحو صالح ودقيق. ولا يسعنا أن نغض الطرف عن هذه المشاكل، أو أن نخفيها تحت البساط. فهي لن تتضاءل أو تختفي إن فعلنا ذلك. بطبيعة الحال، سوف أكون مسرورا في المرة المقبلة إن قدمت تقريرا أكثر تفاؤلا، تقريرا عن البوسنة والهرسك ذات السيادة والمزدهرة والديمقراطية، التي تعتمد على نفسها وهي في طريقها إلى التكامل التام مع أوروبا والمنطقة الأطلسية. وهذه بالطبع رغبتنا جميعا.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي. وبهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٥.